الفصل الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

المبحث الأول :الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول

الإطار المنهجي للدراسة

مقدمة :

ظلت مشكلة التعثر في المصارف تشكل هاجس يؤرق ألاف المصارف ، وكلمة التعثر هي لفظ اصطلاحي للمشكلة التي تعني عدم وفاء العملاء الذين تم منحهم تمويل بسداد التزاماتهم في الأجل المحدد،الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تجميد جزء من موارد البنك دون استغلال وعدم التمكن من إعادة تدويرها في مشروعات جديدة وقد عكس التعثر في المصارف العديد من الآثار الضارة التي عرقلت العمل المصرفي ويقودنا هذا إلى التطرق إلى سياسات البنك المركزي وتأثيرها على التمويل المصرفي.

مشكلة التعثر في المصرف واحدة من القضايا الاقتصادية التي تشغل فكر قطاعات الكثير داخل المجتمع لما تمثله من خطورة على أداء الاقتصاد القومي وزيادة معاناته ، وليس بعيداً عن أذهاننا الأزمة المالية العالمية التي حدثت في العام 2009م والتي كانت تسود في البلاد أزمة الرهن العقاري.

وينشأ التعثر أصلاً بسبب منح تمويل عادي ويتحول إلى دين متعثر نتيجة لعدم وفاء العملاء بالسداد.

ويلعب التمويل الأصغر دوراً بارزاً في التحول من اقتصاد نامي إلى اقتصاد متقدم وتعد المنشأة الصغيرة قاعدة أساسية سواء بقيام المؤسسات الاقتصادية العملاقة أو تحول هذه المؤسسات ذاتها إلى مؤسسات ذات حجم كبير ، ومن المعلوم إن مسألة الحجم الأمثل للمنشأة تمثل عنصراً حاكماً يفي باقتصاديات الاستثمار والتشغيل للمنشأة وأن هذا يرتبط أساساً بالاتجاهات الاقتصادية العامة للاقتصاد في مرحلة النمو الاقتصادي.

وتظل مؤسسات التمويل الأصغر هي العمود الفقري لانطلاق النمو الاقتصادي بمقوماته الذاتية ، ونجد أن غالبية المؤسسات بدأت بمشاريع صغيرة وبمرور الوقت أصبحت هذه المشروعات كبيرة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة مدى تأثير التعثر على أداء مؤسسات التمويل الأصغر دراسة تطبيقية على بنك الشمال الإسلامي السوداني .

أسئلة الدراسة:

- ما هو أثر التعثر على أداء مؤسسات التمويل الأصغر ؟
- لماذا يتعثر التمويل المصرفي؟
- ما هي المشاكل التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر؟
- هل توظف أموال مؤسسات التمويل الأصغر في مجالاتها الصحيحة؟

فرضيات الدراسة:

- عدم التوظيف الأمثل للتمويل من قبل المؤسسات يؤدي إلى تعثر المشروعات.
- هنالك علاقة طرديه ذات دلالة إحصائية ما بين التعثر وأداء مؤسسات التمويل الأصغر.
- ضعف البنية التحتية لتطبيق أساليب تقليل أثر الديون المتعثرة يؤثر علـــى أداء المؤسسات المالية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى :

- التعرف على مفهوم التعثر وأسبابه.
- التعرف على مفهوم مؤسسات التمويل الأصغر.
- التعرف على أسباب تدهور أداء مؤسسات التمويل الأصغر.
- التعرف على العلاقة ما بين مؤسسات التمويل الأصغر والتعثر.
- التعرف على أثر التعثر على أداء مؤسسات التمويل الأصغر .

منهجية الدراسة :

اتبعت الدراسة في الجانب النظري المنهج التاريخي لتتبع مراحل الظاهرة محـــل الدراسة من خلال الدراسات السابقة والورش ، بالإضافة للمـــنهج الوصـــفي لوصـــف الظاهرة ، بينما اعتمدت في جانبها التطبيقي على المنهج الإحصائي التحليلي باســـتخدام برنامج التحليل الإحصائي .

أهمية الدراسة :

- سد الفجوة للدراسات السابقة .
- ما قدمته هذه الدراسة على متخذي القرار.

- معرفة اثر التعثر على أداء مؤسسات التمويل الأصغر.
- التعرف على المشاكل التي تواجه التمويل الأصغر ومؤسسات التمويل الأصغر.
- تقديم مقترحات تساعد في حل مشكلة التعثر.

الحدود المكانية والزمنية:

الحدود المكانية: جمهورية السودان

الحدود الزمنية: الفترة ما بين (2007-2016).

هيكل الدراسة:

الفصل الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة .

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة (خطة البحث)

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

الفصل الثاني : التعثر المصرفي والتمويل الأصغر

المبحث الأول: مفهوم التعثر ، الأسباب والمراحل والمعالجات

المبحث الثاني: التمويل الأصغر أهدافه ، أهميته ، معوقاته

المبحث الثالث: مفهوم وأهمية وشروط ومشاكل مؤسسات التمويل الأصغر في السودان

الفصل الثالث: أثر التعثر على مؤسسات التمويل الأصغر في السودان

المبحث الأول: أسباب ومشاكل التعثر في السودان والمعالجات ،(بنك الشمال).

المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن بنك الشمال الإسلامي السوداني.

الفصل الرابع: ماهية الاقتصاد القياسي والنماذج القياسية

المبحث الأول: ما هية الاقتصادي القياسي

المبحث الثاني: الاختبارات الأولية لبيانات الدراسية

المبحث الثالث : نتائج تقدير أثر التعثر المصرفي على حجم التمويل

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

سناء عوض السيد إبراهيم2007[1]

تتمثل مشكلة الدراسة في التقصي عن أسباب التمويل المتعثر في الجهاز المصرفي في السودان،ومعرفة حجم هذه الظاهرة ، وسبل استرداد التمويل المتعثر.

هدفت هذه الدراسة إلي: دراسة أسس وضوابط منح التمويل المصرفي والتعرف على حجم التمويل المتعثر للمصارف العاملة بالجهاز المصرفي السوداني وأيضاً معرفة واقع التطبيق العلمي لقرارات تمويل المشروعات المقدمة للمصارف.بالإضافة إلى التعرف على أسباب تعثر التمويل في المصارف السودانية، وأخيراً وضع المقترحات والحلول للمساهمة في معالجة مشكلة تعثر التمويل في المصارف السودانية.

وقامت الدراسة على اختبار الفرضيات التالية:

1- تنويع المصارف لمحفظته الاستثمارية يقلل من التمويل المتعثر للمصرف ككل

2- توجد علاقة بين نسبة التمويل في المصارف وصيغ التمويل المستخدمة فيه

3- كفاءة فعالية السياسة التمويلية المعتمدة من قبل المصرف تقلل من التمويل المتعثر.

واتبعت الدراسة المنهج الإحصائي التحليلي وذلك في إطار المعلومات التي يتم جمعها

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها:

زيادة نسب التعثر في المصارف السودانية عن النسبة المقبولة والمتعارف عليها عالمياً 6% ، واتجاه المصارف السودانية نحو استخدام صيغة المرابحة عند منح التمويل مقارنة بصيغ التمويل الأخرى ، هنالك علاقة قوية بين نسبة التعثر وصيغة التمويل المستخدمة من قبل المصارف، تنويع المصرف لمحفظته الاستثمارية بما يضمن له العائد الأعظم من توظيف أمواله يقلل من التمويل المتعثر بالمصرف.

---

(1) سناء عوض السيد إبراهيم،التمويل المتعثر في المصارف السودانية ،دراسة تكميلية لنيل درجة البكالوريوس جامعة الخرطوم 2007م .

وخرجت الدراسة بعدة توصيات:

1- الاتجاه إلى تطوير وتقوية إدارة المخاطر في الجهاز المصرفي عن طريق:

2- تطوير وترسيخ برامج قاعدة بيانات مخاطر العملاء

3- الإعداد لتطبيق معايير بازل الجديدة.

انس ساتي محمد 2010 م [1]

وضحت الدراسة السياسة التي تتبعها البنوك في منح التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة والغرض الأساسي من دراسة المشروعات التي قام بتمويلها مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ، ومدى مساهمة التمويل المقدم في تنمية المشروعات الصغيرة، الأسس والضوابط التي يتم على أساسها تمويل المشروعات الصغيرة والمشاكل التي تجعل الأجهزة المصرفية تحجم عن تمويل هذا النوع من المشروعات.

توصلت الدراسة إلى أن السياسة التمويلية لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية موجه لدعم الشرائح الضعيفة من خلال برنامج الدعم المالي والفني، وأن تبسيط الإجراءات المتعلقة بمنح التمويل ساهم في زيادة عدد المستفيدين.

وكانت النتائج كالأتي:

يمكن حصر المشروعات الصغيرة التي قام المصرف بتمويلها في ثلاث قطاعات،القطاع التجاري بنسبة 48%، القطاع الخدمي45%، القطاع الحرفي بنسبة 50%.

الإجراءات المتبعة في الحصول على التمويل من المصارف نجد إن 77% من أصحاب المشروعات الممولة اجمعوا على إجراءات سهلة وغير معقدة.

أهم التوصيات:

الاهتمام والتأكيد على دور المشروعات الصغيرة في التنمية باعتبارها تخدم شريعة كبيرة في المجتمع، مراكز للتدريب المهني والحرفي المتخصص والعناية في مجال الصناعات التي يمكن أن تشكل خطوة للصناعات الأخرى.

---

(1) انس ساتي محمد ،دور التمويل الأصغر في تنمية المشروعات الصغيرة ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، جامعة النيلين ،إشراف: سعد الدين عبد الحي ، فبراير 2010م .

محمد الحاج عبد الله محمد وآخرون2013 [1]

هدفت هذه الدراسة إلى:

توضيح شكل العلاقة بين سياسات بنك السودان المركزي وحجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة بواسطة البنوك التجارية، توضيح أسباب عدم التزام البنوك التجارية بسياساته بنك السودان المركزي ،بيان الأسباب التي تجعل البنوك التجارية تحجم عن تمويل المشروعات الصغيرة.

معرفة المحفزات التي تقدمها بنك السودان المركزي للبنوك التجارية حتى تلتزم بسياساته التمويلية الخاصة بالتمويل الأصغر.

وتمثلت مشكلة الدراسة في:

تباين أثر سياسات بنك السودان المركزي على حجم التمويل الذي تمنحه البنوك التجارية للمشروعات الصغيرة، قصور حجم التمويل يرجع إلى عدم توفر رؤوس الأموال الكافية للبنوك التجارية، عدم التزام أصحاب المشروعات الصغيرة بتنفيذ المشروع الذي من أجله طلب التمويل أو صرف التمويل في غرضه المحدد.

وتوصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج التي يمكن تقسيمها إلى نتائج عامة ونتائج خاصة سنذكر بعضاً منها:

أولا: النتائج العامة:

قصور دراسات الجدوى المقدمة من أصحاب المشروعات الصغيرة وعدم تنفيذ التمويل في الغرض الذي من أجله تم التمويل مما أدى إلى إحجام البنوك التجارية عن تمويل المشروعات الصغيرة، وكذلك اختلاف التنفيذ الفعلي لسياسة بنك السودان المركزي من قبل البنوك التجارية خلال فترة الدراسة وكان التنفيذ الفعلي للنسب المتخصصة للتمويل الأصغر في الأعوام(2009 – 2012) على التوالي (5%، 2%، 3.2%، 4.9%) .

---

(1) محمد الحاج عبد الله محمد،إيمان عماد الدين الطاهر، صباح محمد الحاج، عفاف عوض حامد، تبيان عبد الله عبدالمؤمن، اثر سياسات بنك السودان المركز يعلي حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة بواسطة البنوك التجارية (دراسة حالة بنك الخرطوم)،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،إشراف: عمر الطيب عمر محمد، يوليو،2013م.

ثانياً:النتائج الخاصة :

طلب ضمانات تقليدية من قبل بنك الخرطوم لتمويل المشروعات الصغيرة ،كذلك الاعتماد على صيغة المرابحة كصيغة ساندة وإهمال باقي الصيغ.

وتوصلت هذه الدراسة إلى العديد من التوصيات مقسمة إلى توصيات عامة وتوصيات خاصة نذكر بعض منها:

أولا: التوصيات العامة:

ضرورة التزام البنوك التجارية بسياسة بنك السودان المركزي الخاصة بالتمويل الأصغر،بالإضافة إلى زيادة النسب المخصصة للتمويل الأصغر وزيادة السقف التمويلي المقدم لطالبي التمويل الأصغر.

ثانياً: التوصيات الخاصة :

زيادة عدد المستفيدين الممولين بصيغ التمويل المختلفة بواسطة بنك الخرطوم،كذلك تكوين إدارة ولجان متخصصة بالبنك ذات دراية بتقديم خدمات التمويل الأصغر.

حامدين احمد هجليج 2008م [1]

لقد قامت هذه الدراسة بتقييم تجربة مؤسسة التنمية الاجتماعية في ولاية الخرطوم في عملية التمويل الأصغر ، ومدى تحقيقه لتنمية المجتمع وأهدافه الخاصة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المستهدف.

توصلت الدراسة إلى أهمية تقديم إطار نظري يستطيع أن يستوعب دور التمويل الأصغر في تمويل المجتمع ، ويأخذ في الاعتبار هذه المشكلة كمثال وتقديم الحلول المسبقة التي يستفاد منها في المستقبل.

أهم النتائج:

التمويل الأصغر يسهم في تحويل وتحريك الطاقات المتعطلة إلى طاقات متجددة مما يحدث التوازن في المجتمع ، ويضمن عدالة توزيع الثروة ويعالج الفوارق الطبقية التي حدثت في مجتمع الدراسة بفعل الظروف الطبيعية والحروب.

---

(1) حامدين احمد هجليج حسب النبي، دور التمويل الأصغر في تنمية المجتمع، دراسة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة النيلين، إشراف :محمد إسماعيل على 2008م

من العوامل التي تؤثر سلباً على توسيع خدمات التمويل الأصغر هو غياب دراسة احتياجات العملاء والمستهدفين.

أهم التوصيات:

إن ضرورة إعداد دراسات جدوى حقيقة للمشروعات التي ستمول عن طريق التمويل الأصغر وأهميته تأهيل صغار المنتجين، يجب على بنك السودان المركزي إصدار السياسات واللوائح الخاصة بتبسيط الإجراءات الخاصة بالتعامل مع المصارف واستثناء الشرائح الضعيفة من تقديم شهادة خلو طرف من الضرائب والزكاة.

محمد المنذر يحيى محمد احمد [1]

تتمثل مشكلة الدراسة في سداد التمويل إذ أن التعثر هو أكبر عقبة تواجها المصارف الإسلامية عموماً والمصارف السودانية على وجه الخصوص ، حيث أنها تؤثر سلباً على أداء المصارف من حيث رأس المال وحجم الودائع وحجم التمويل الممنوح من قبل المصرف في المستقبل كما أنها تؤدى إلى هروب المودعين إلى مصارف أخرى .

هدفت الدراسة إلى :

التعرف على التعثر المصرفي وأثره في أداء المصارف في اللغة والاصطلاح وعند فقهاء المسلمين وعند بنك السودان المركزي، ومعرفة الأسباب التي تؤدي إلى التعثر المصرفي سواء التي تكون بسبب العميل الممول أو التي تحدث بسبب المصرف مانح التمويل أو بسبب البيئة المحيطة.

بالإضافة إلى التعرف على آثار التعثر المصرفي على القطاع المصرفي خاصة وعلى الاقتصاد عموماً ، وأخيراً التعرف على مظاهر التعثر المصرفي أو ما يعرف بالاستشعار المبكر .

فرضيات الدراسة:

أن هنالك علاقة عكسية بين حجم التمويل الممنوح ونسبة الديون المتعثرة في البنك وكذلك افتراض أن التعثر المصرفي يؤثر سلباً على أداء البحث.

---

(1) محمد المنذر يحيى محمد احمد،التعثر في سداد التمويل المصرفي وأثره على أداء المصارف،رسالة ماجستير غير منشور،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج وهي :

التعثر في سداد التمويل قد أضعف حجم إعادة التمويل الممنوح من قبل المصرف حيث أن العلاقة عكسية بين الديون المتعثرة وحجم التمويل من قبل المصرف

كذلك توصل الباحث إلى أن التعثر في سداد التمويل المصرفي يؤثر سلباً وبشكل كبير على أداء المصرف سواء على كفاءة رأس المال أو كفاءة الأصول أو السيولة أو حتى الإيرادات .

وكانت التوصيات كالآتي :

- حث المصارف على منح التمويل لجدواه الاقتصادية وليس نظير قوة الضمانات وكفايتها فقط.
- كذلك على المصارف متابعة العملاء متابعة لصيقة أثناء فترة التمويل بغرض التأكد من نجاح المشروع وبالتالي القدرة على استرداد التمويل .
- العمل على تدريب وتأهيل موظفي المكتب التجاري باستمرار لكي يصبحوا مواكبين لكل ما هو جديد في السوق المصرفي .
- علي موظفي المكتب التجاري في البنوك الحرص على استقاء المعلومات والبيانات الصحيحة الخاصة بالعملاء .
- محاولة حث العملاء على تكوين ما يشبه مخصص الديون المتعثرة في المصرف لمواجهة الخسائر المحتملة لا من مشروعات الممولة من قبل المصرف .
- منح التمويل بكل شفافية دون أي محاباة أو محسوبية لأي جهة أو فرد .

عمر طيفور : 2006 [1]

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في أن الديون المتعثرة تؤدي إلى قيام المصارف بتجميد جزء كبير من أموالها .

وهدفت هذه الدراسة إلى :

دراسة ظاهرة التعثر ومعرفة الأسباب الحقيقة التي تؤدي أو تساعد على وجود هذه الظاهرة ومن ثم اقتراح الحلول .

---

(1) سارة عمر طيفور،الديون المتعثرة وأثرها على استخدامات الموارد في البنوك، دراسة لنيل درجة البكالوريوس، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، إشراف الأستاذ الدكتور :إبراهيم فضل المولي البشير،2006م

وبنيت على الفرضيات التالية :

المرابحة تعتبر أكثر الصيغ نسبة تعثر لعدم الضمانات ،كذلك التعثر يؤثر سلباً على الموارد غير الذاتية بنسبة أكبر من تأثيره على الموارد الذاتية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج:

ضعف الضمانات ودراسات ومنح التمويل قبل الحصول على الضمانات الكافية بجانب عدم المتابعة لسداد التمويل، إهمال التدريب في النشاطات المصرفية، بالإضافة إلى عدم وجود سجل معلومات متكامل للزبون يحتوي على المعلومات الخاصة بالزبون.

واتبعت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الإحصائي، المنهج الوصفي، بالإضافة للمنهج التحليلي.

وخرجت هذه الدراسة بعدة توصيات نذكر منها:

دعم أجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي في البنك باعتبارها العين الساهرة للإدارات المصرفية ومنحها الاستقلالية التامة عن الأجهزة الأخرى والتابعة لمجلس الإدارة والمدير العام وليس كل الأجهزة ،كذلك وضع برنامج فعال لمتابعة الديون لاستعادة أكبر جزء منها.

أم كلثوم السماني وآخرون 2008 [1]

تتمثل مشكلة الدراسة في أن مشكلة التمويل مشكلة تجابه كثير من الدول غنيها وفقيرها بدرجات متفاوتة بسبب تعدد مصادر التمويل والتفاوت في مدى ندرتها أو وفرتها فضلاً عن التباين في تكلفة الحصول على كل منها إلا أن الدول النامية تعاني من حدة هذه المشكلة .

هدفت هذه الدراسة إلي:

التعرف على مفهوم التمويل المصرفي ومصادره، كذلك أن مخاطر التمويل المصرفي وكيفية تخطيها وإيجاد الحلول المناسبة أو تقليل هذه المخاطر إلى حد كبير.

وتوصلت إلى الفرضيات التالية:

الالتزام بضابط البنك المركزي تقلل من مخاطر التمويل المصرفي ،كذلك اختيار العملاء وتصنيفهم يساعد في استرداد البنك لأمواله، بالإضافة إلى تفضيل السيولة لعملية الاستفسارات المصرفية والتزكية يساعد في التعامل مع أفضل العملاء.

---

(1) أم كلثوم الشيخ السماني،نهلة حسين، أميمة إبراهيم احمد، مخاطر التمويل المصرفي وكيفية تجاوزها، بحثت كميلي لنيل درجة البكالوريوس ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2008م.

وكانت النتائج كالأتي:

قيام البنك المركزي بوضع القواعد الإلزامية على المصارف تقلل من مخاطر الائتمان ،كذلك إن تحليل المصرف لموقف العميل المالي تساعده في قرار منح التمويل المستحق للعميل القادر على السداد، بالإضافة إلى أن تجنب مخاطر الائتمان يجب أن يكون القرار الائتماني صادر من كوادر متدربة، وأخيرأ يستفيد المصرف من الاستفسارات لتحديد جودة عملاء الائتمان خاصة العملاء الذين استفادوا من الحصول على القروض من أكثر من مصرف بدون توافر الضمانات الكافية.

وكانت التوصيات كالأتي :

1 – تطوير التشريعات القانونية لتكون أكثر ملائمة لمنح التمويل المصرفي من حيث:

أ/ سرعة تنفيذ وجود الضمان.

ب/ إلزام العملاء المستفيدين من التمويل المصرفي بإمساك الدفاتر المالية المنتظمة .

2 – على البنك مراعاة أن تكون القيمة السوقية للضامن المقدم اكبر من حجم التزام العميل تجاه العميل بنسبة مقدرة.

3 – علي البنوك بذل أقصى درجات العناية عند اختيار العميل وعند دراسة طلب العميل المقدم للتمويل ويتضمن ذلك إجراء الاستعلامات الدقيقة عن سمعة العميل وحالته المادية وخبرته في إدارة النشاط موضوع التمويل وحرصه على سمعته التجارية.

زاهر إدريس عبد الله 2010 [1]

يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال الأسئلة التالية:

- ما هي المشاكل والمعوقات التي تواجه منشأة الأعمال الصغيرة؟
- ما هي السبل التي يمكن إتباعها لمصدر منشأة الأعمال الصغيرة؟

---

(1) زاهر الصادق إدريس، محمد احمد شرف الدين، آدم محمد زين، عبده عمر آدم الأمين، أهمية تمويل المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المتوازنة، دراسة تكميلية لنيل درجة البكالوريوس، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2010م.

وهدفت هذه الدراسة إلي:

- التعرف على مفهوم منشأة الأعمال الصغيرة .
- التعرف على المعوقات التي تواجه منشأة الأعمال الصغيرة.
- إبراز دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة.

وبنيت على الفرضيات التالية:

- يؤدي ضعف الضمانات المتاحة لشريحة المنتجات الصغار إلى عدم الحصول على التمويل المناسب.
- قلة الاهتمام نسبياً فيما يتعلق بأهمية المشروعات الصغيرة في البرنامج والخطط العامة للدولة .
- عدم كفاية التمويل لهذه القطاعات وعدم التحقق من جدوى المشروعات الصغيرة وانعدام المتابعة من الجهات المصرفية المانحة أدى إلى فشل كثير من مشروعات الأعمال الصغيرة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج (النتائج الخاصة):

يؤدي ضعف الضمانات المتاحة لشريحة المنتجين الصغار إلى عدم الحصول على التمويل المناسب، كذلك قلة الاهتمام نسبياً فيما يتعلق بأهمية تمويل المشروعات الصغيرة في البرامج والخطط العامة.

النتائج العامة:

تعددت تعريفات المشروعات الصغيرة واختلفت من دولة إلى دولة أخرى ولا يوجد تعريف متفق عليه لتعريف المشروعات الصغيرة لكن هنالك معايير لتعريف المشروعات الصغيرة، أن معظم الذين يعملون في المشروعات الصغيرة يفضلون التعامل مع المنظمات مما يدل على ضعف الوعي المصرفي في هذا القطاع ، كذلك تميزت المشروعات الصغيرة بعدم حاجتها لعمالة مدربة وعدم حاجتها إلى تكنولوجيا معقدة.

وخرجت الدراسة بعدة توصيات نذكر أهمها:

حل المشاكل والمعوقات التي تواجه تسويق منتجات المشروعات الصغيرة، كذلك تطوير المشروعات الإنتاجية ومشروعات الأعمال الصغيرة، بالإضافة إلى معالجة المشاكل التي تواجه تنمية المشروعات الصغيرة في السودان، وأخيراً تقييم سياسات الدولة في السودان لتنمية المشروعات الصغيرة وتحقيق التنمية المتوازنة في السودان.

دعاء محمد الحسن عبد الله وآخرون 2011 [1]

تتمثل مشكلة الدراسة في انعدام توافر الضمانات الكافية والمناسبة لدرء المخاطر المصاحبة لعملية منح الائتمان في البنوك المتخصصة ، غياب نظام الرقابة الفعالة في تلك البنوك ، وكذلك ضعف تحليل الحساسية وتحليل اتجاهات معدل الأرباح باستخدام السلاسل الزمنية وتحليل نقطة التعادل .وأيضاً تركيز الائتمان المصرفي على مقترضين محددين وضعف تقويم مخاطر الائتمان.

هدفت هذه الدراسة إلى :

التعرف بمفهوم الديون المتعثرة وأثرها على البنوك المتخصصة وإيجاد الوسائل التي يمكن استخدامها لتخفيضها ،وكذلك تزويد القارئ المتخصص وغير المتخصص بأسس وأثار الديون المتعثرة على البنك والعميل والاقتصاد القومي وكيفية قياس البعد الزمني في الأداء الائتماني ، وأخيراً تشجيع المصارف على استخدام صيغ التمويل الإسلامية ومعرفة الصيغ المصرفية الأكثر تعثراً والعمل على معالجتها .

وقامت الدراسة على اختبار الفرضيات التالية :

انعدام توافر الضمانات الكافية والمناسبة عند منح التمويل يزيد في معدل الديون المتعثرة السداد، وضعف البنية التحتية لتطبيق أساليب تقليل أثر الديون المتعثرة يؤثر على أداء البنوك المتخصصة في السودان، بالإضافة إلى ضعف الخبرة في كيفية دراسة وتحليل العناصر الائتمانية يقلل مقدرة المصارف المتخصصة على منح التمويل .

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة الحالة بعد تحديد مجتمع الدراسة وعينة الدراسة وطريقة اختيارها.

وتوصلت إلى النتائج التالية:

في بعض حالات الديون المتعثرة والمتفاقمة قد لا تتمكن البنوك المتخصصة في اتخاذ الإجراءات القانونية بسبب تدخل الجهات الرقابية ، كذلك القرار الذي أصدره بنك السودان المركزي بقيام إدارتي الاستعلام والترميز إلزاما على جميع البنوك (متخصصة ، تجارية) قللت من نسبة الديون المتعثرة في البنوك المتخصصة في السودان.

---

(1) دعاء محمد الحسن، أسماء مصطفي صالح، خالد إسماعيل بدوي، اثر الديون المتعثرة على أ داء البنوك المتخصصة في السودان،بحث بكالوريوس، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2011م.

وأخيراً اختلاف الوسائل التي يتم التعامل بها للتقليل من الديون وذلك باختلاف حدتها ودرجة تفاقمها وباختلاف الأسباب التي أدت إلى نشأتها.

التوصيات:

اشتراط البنوك المتخصصة لمنح التمويل اخذ الضمانات القوية ،كذلك على البنوك المتخصصة تصنيف الديون المتعثرة بدقة حتى يتم معرفة سببها في إيجاد الوسيلة المناسبة لعلاجها ، بالإضافة إلى اشتراط وجود الخبرة الكافية لدى الموظف الذي يقوم بدراسة وتحليل العناصر الائتمانية في البنوك المتخصصة في السودان.

نور الدين قسم الله زيدان2012 [1]

استعرضت الدراسة الدور الايجابي الذي تقوم به البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر في توفير التمويل للمشروعات الصغرى والصغيرة ، وتحديد المعوقات التي تواجه المؤسسات التي تقوم بتوفير الأموال لهذه المشروعات.الإجراءات المتبعة من قبل البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر تؤثر على حجم التمويل للمشروعات الصغرى والصغيرة ، وإن الضمانات التي تطلبها البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر تؤثر على حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

عدم التنوع في صيغ التمويل لدى البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر يؤثر سلباً على تمويل مشروعات عملائها، كذلك العملاء لا يحصلون على تمويل كافي لمشروعاتهم وهذا يؤثر على حجم الإقبال على البنوك ومؤسسات التمويل .

وكانت النتائج كالآتي :

ضرورة أن تعمل المؤسسات والجهات الرسمية ، وعلى رأسها بنك السودان المركزي على وضع تعريف للمشروع الأصغر والصغير ، وتحديد الشرائح المستهدفة ، كذلك على البنوك والمؤسسات الاستفادة من الأنظمة والتكنولوجية الحديثة في عملياتها المالية لزيادة الكفاءات لديها وتعزيز الشفافية وتوصيل الخدمة للعملاء المستهدفين.

---

(1) نور الدين قسم الله زيدان سليمان، تقويم دور البنوك ومؤسسات التمويل في تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، إشراف : بابكر إسماعيل إبراهيم الصديق محمد،2012م.

دكتوراه أعدها :إدريس محمد عمر حاج الأمين [1]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة بمحلية الدويم في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأيضاً هدفت إلى الوقوف على الصعوبات المالية والإدارية التي تواجه المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة . بالإضافة إلى معرفة مدى استعداد هذه المؤسسات المالية للقيام بتمويل المشروعات.

منهجية الدراسة:

اتبعت هذه الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي ومنهج دراسة الحالة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

إن الغالبية العظمي من المشروعات الصغيرة قيد الدراسة تحتاج لتمويل أنشطتها التجارية والصناعية والخدمية، كذلك هناك عدم عدالة في توزيع القروض ، حيث إن متوسط تمويل المؤسسات المالية في محلية الدويم أقل من ما وجه به بنك السودان المركزي،بالإضافة إلى أن التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة أقل من تمويل مصادر التمويل المختلفة متمثلة في المدخرات الشخصية والتجار والوسطاء ومدخرات العائلة، وأخيراً صعوبة وصول المستفيدين إلى الاقتراض الرسمي وذلك بكثرة الوثائق المطلوبة من جانب وإجراءات التنفيذ من جانب آخر ، بالإضافة إلى محدودية انتشار المؤسسات المالية قيد الدراسة.

---

(1) إدريس محمد عمر حاج الأمين، دراسة دكتوراه، دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة في السودان،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2001-2007.

الفصل الثاني

التعثر المصرفي والتمويل الأصغر

المبحث الأول :مفهوم التعثر ، الأسباب والمراحل والمعالجات

المبحث الثاني: التمويل الأصغر: أهدافه ، أهميته، معوقاته

المبحث الثالث : مفهوم وأهمية وشروط ومشاكل مؤسسات التمويل الأصغر في السودان

المبحث الأول

مفهوم التعثر ، الأسباب والمراحل والمعالجات

المطلب الأول : مفهوم التعثر

في معناه العام عدم قدرة المشروع على الدفع والوفاء بالتزاماته تجاه الغير .

وبالنسبة للبنوك: يعني عجز المدين عن سداد مديونيته قصيرة الأجل كانت أم متوسطة أم طويلة الأجل من أصل عوائد .

العسر المالي بالمعنى الفني: عدم قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية القصيرة الأجل أي أن المشروع يعتبر متعثراً عندما لا يستطيع توليد فائض نقدي من خلال النشاط الذي يمارسه بالشكل الذي يكفي لمواجهة أعباء والتزامات هذا النشاط ومن ثم تنخفض القدرة الذاتية على المشروع على سداد التزاماته الجارية وتأمين احتياجاته اليومية من مستلزمات الإنتاج وسداد الأجور ومرتبات العمال وسداد أقساط وفوائد القروض ويتآكل بالتدرج رأسمال العامل حتى يميل إلى مرحلة التوقف عن العمل .

العسر المالي بالمعني القانوني : عدم قدرة المشروع على تغطية كافة التزاماته المستحقة عليه أو بمعنى آخر هو النقطة أو الحد الذي تكون عنده الأصول الخاصة أقل من التزاماته مما يؤدي إلى تأثير سلبي على حقوق الملكية وينشأ هذا المفهوم بالمعنى القانوني عندما تكون قيمة أصول المشروع التي في حوزته غير كافية لتغطية الالتزامات القصيرة والطويلة الأجل نتيجة لتحقيق المشروع لخسائر متتابعة تؤثر على رأس مال المشروع وتجعله مورداً مالياً ضعيفاً لا يقدر المشروع على استرداده مع عجزه عن الوفاء بقيمة الالتزامات المتداخلة والقصيرة الأجل إلا أنه يكون في حالة عسر مالي بمعناه القانوني. [1]

الديون المتعثرة : ويقصد بالديون المتعثرة تلك التسهيلات الائتمانية بكافة أنواعها التي حصل عليها العميل من البنك ولم يقدر على سدادها في مواعيد استحقاقها ولذا يتحول الدين من تسهيلات ائتمانية جارية إلى أرصدة مدينة راكدة، وبمرور الوقت عليها تصبح دين .

---

(1) شوقي حسين عبد الله ،كتاب الإدارة المالية ، مرجع سابق ذكره.

العميل المتعثر : هو العميل الذي يواجه مشاكل مالية أو إدارية أو تسويقية يترتب عليها في النهاية تخلفه عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين في مواعيدها .

و أيضاً يعرف بأنه : العميل الذي يتوقف عن سداد الأقساط أو الفوائد المستحقة عليه في مواعيدها أو الذي ترتد له في شيكات وهنا يكون التعريف من نتائج التعثر.

ومن وجهة نظر مصرفية : تعرف بأنها الديون التي لا تدر عائداً بمعنى أنها تلك الديون التي يقدر عدم إضافة العوائد المحتسبة عليها لإيرادات البنك وإنما تجنب في حسابات مستقلة ويتم تحديد الديون التي تدر عائداً من خلال دراسة تفصيلية موضعية لكل دين على حده يشمل تحليلاً لكافة المقومات الائتمانية للعميل والضمانات بحيث تسفر الدراسة عن اعتبار هذا الدين غير منتظم ومن ثم يتم تكوين مخصصات له وتجنب عوائده في حسابات هامشية ولا تضاف لإيرادات البنك.

المطلب الثاني : أسباب التعثر

- مجموعة الأسباب التي ترجع إلى العميل الممول قد يكون العميل هو السبب الأساسي في تعثره في سداد التمويل الذي حصل عليه من البنك ويرجع ذلك إلى:

* دخول العملاء في أنشطة لا معرفة لهم بها خاصة إذا كانت هذه الأنشطة تحمل قدر كبير من المخاطر أو غير مشروعة تتم في الخفاء .
* نقص الخبرات الإدارية والفنية للعميل .
* غياب الإدارة المالية السليمة واستخدام العميل للتمويل في أغراض غير التي منحت له من أجلها .
* عدم قيام العميل بدراسة جيدة لاحتياجات السوق وسوء نية العميل عند طلبه للحصول على التمويل

- مجموعة الأسباب التي ترجع إلى البنك المانح التمويل (المصرف) :

* سوء الإدارة التمويلية.
* غياب التنسيق في المعروض من القروض المصرفية وضعف المنظومة المعلوماتية.
* قصور الخبرات التمويلية في بعض البنوك .
* القصور في إجراءات الدراسات التمويلية .
* عدم كفاية أساليب متابعة التمويل الممنوح .

* السماح للعميل باستخدام التمويل دفعة واحدة بصرف النظر عن الجدول الزمني الذي يبين توقيت حاجة التمويل
* عدم كفاية الضمانات المقدمة والمغالاة في تقدير قيمتها وعدم متابعتها .
* عدم وجود سياسة محددة وواضحة للتمويل لدى البنك .

▪مجموعة الأسباب التي ترجع إلى الظروف المحيطة:

* تقلب القوانين والقرارات الاقتصادية .
* السياسات الائتمانية وكلما كانت متشددة كلما كانت قدرة المشروع على تحقيق أهدافه عالية.

▪وهناك مجموعة من الأسباب الأخرى تتمثل في:

أولاً : إن أول البنود من أسباب التعثر المصرفي هو بلا شك بند التمويل الذي يمثل النشاط الرئيسي لمعظم المصارف العاملة في السودان باستثناء قلة من المصارف بدأت تركز في أنشطة التصدير والاستيراد منظور وغير منظور كما تبينت حصيلة إيراداتها من هذا النشاط مقارنة بعائدات التمويل.

إن مبلغ التمويل القائم في ميزانية أي مصرف قد يتضمن مبالغ لديون يصعب أو يستحيل استيرادها ومن ثم فلا بد من أخذ هذا في الحسبان عند إعداد الموقف المالي لأي مصرف وذلك بإنقاص مبلغ التمويل القائم بمبالغ الديون التي لا يتوقف سدادها هذا يؤدي إلى نقص أصول المصرف وبالتالي تدهور الموقف المالي للمصرف .

ثانيا: يأتي بعد هذا موقف النقد الأجنبي ونقصد به صافي أصول وخصوم المصرف بالعملة الأجنبية الذي يؤدي إلى خسارة أو ربح فإذا فاقت الأصول الخصوم (العكس) وحدث تغيير في سعر الصرف بدرجة كبيرة قد يكون النقص في أصول البنك الخارجية بسبب إفراط المصرف المعني في استخدام أرصدة النقد الأجنبي المودوعة معه في فتح اعتمادات الاستيراد أو مقابلة مدفوعات غير منظورة.

ثالثا: الأصول الثابتة (العقارات تحديداً) هنا يتم تجميد جزء كبير من الأصول النقدية للمصرف في الأصول (عينية) قد لا يسهل التخلص منها عند الحاجة أو بالتخلص منها بأسعار لا تكفي التكلفة الأولية.

رابعاً : هنالك بند هام يؤثر على صافي الموقف المالي للمصرف (الموقف السيولي على وجه التحديد) لكنه لا يشكل أصولاً أو خصوم عند إعداد التقييم المالي للمصرف رغم ظهوره ضمن أصول أو خصوم ميزانية المصرف وهو حساب الأرباح

والخسائر ويقع عبء تحمله إذا تمت تصفية المصرف أما على جمهور المودعين أو على صندوق ضمان الودائع أو الدولة وذلك في حالة حدوث عجز في الموقف المالي (يتضمن الخسارة) ويحول المساهمين في حالة ظهور فائض في الموقف المالي للمصرف.

خامساً : الأسباب التي قد تؤدي إلى تأزم الموقف المالي للمصرف وربما خلال فترة قصيرة هي مجموع الودائع بمبالغ كبيرة غير مألوفة وهذا يؤدي إلى زعزعة الموقف السيولي للمصرف ومن ثم التأثير على الموقف المالي.

سادساً : هناك سبب آخر يؤدي إلى اهتزاز الموقف المالي للمصرف أن هذا السبب لا تتوافر ظروف نفاذه الآن في السودان وهذا العامل هو سعر الفائدة أو بصورة أدق التقلبات التي تحدث فيه مما يؤدي إلى حدوث أرباح أو خسارة رأسمالية .

المطلب الثالث : مراحل التعثر المصرفي :

سبقت الإشارة إلى أن التعثر لا يحدث بشكل مفاجئ ولكنه يتمثل في المرحلة الأخيرة كنتيجة لعدة مراحل تبدأ بنقص السيولة وتتطور إلى أن تصل مرحلة التوقف عن السداد غير أنه كثيراً ما يكون التعثر بسيطاً سهلاً إذا ما تم اكتشافه في وقت مبكر لذا فإن تجاهل أعراض ومشاكل التعثر من قبل العميل يؤدي إلى صعوبة وخطورة نتائج التعثر واستحالة العلاج .

مرحلة ضعف السيولة المالية :

يدخل المشروع في هذه المرحلة نتيجة لاستثمار النقدية المتاحة في أصول بطيئة الحركة في طاقة إنتاجية غير مستقلة أو الدخول في التزامات غير مخططة لتمويل استثمارات لا تعطي عائداً سريعاً أو متدنية العائد كما قد يدخل المشروع في هذه المرحلة نتيجة ظهور مشكلة مفاجأة تستلزم إنفاقاً غير محسوب مما يستنزف سيولة المشروع ورأسماله العامل أو حدوث إفلاس لأكبر عملاء المشروع مما يعني انخفاض التحصيل .

مرحلة العجز في رأس المال العامل :

مع انخفاض قدرة المشروع على تحقيق أرباح تتناسب مع حجم الأموال المستثمرة تنخفض القوة الإيرادية للأموال المستثمرة فيه مع الاعتماد المتزايد على الديون كمصدر لتدعيم الأرصدة النقدية وتوفير السيولة المالية ، وترتبط هذه المرحلة بعدم مقابلة

المشروع التزاماته الجارية ويكون في حاجة ماسة للنقدية على الرغم أن امتلاكه لأصول مالية تزيد في قيمته عن امتلاكه الإجمالية تجاه الغير والتي يعكسها جانب الالتزامات في الميزانية .

مرحلة العسر المالي المؤقت :

مقتضي ذلك وقوع المشروع في دائرة الارتباك المالي نتيجة لزيادة حجم الأموال المستثمرة في أصول ثابتة مع وجود تراكم رأسمالي في عمليات البيع الآجل مخزن بحجم مغال فيه وترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المشروع على استخدام سياساته العادية في الحصول على النقدية المطلوب استخدامها في مواجها التزاماته المستحقة .

ويمكن القول أن المرحلة ترتبط بمجموعه من الظواهر السلبية تعطي المؤشرات للمرحلة التالية والأخيرة من هذه المؤشرات :

- الاختلال الكبير في الهيكل التمويلي
- تأكل رأس مال المشروع نتيجة لعدم قدره المشروع استرداده
- صعوبة تحويل جزء من الأصول النقدية .
- تضخم المخزون السلعي الراكد
- تتعاظم مديونيات المشروع للغير وتتمثل في القيمة السوقية لأصول المشروع أقل من مجموع التزاماته
- المشروع يصبح عاجزا عن سداد التزاماته قبل الغير
- يؤدي في أغلب الأحيان إلى الإفلاس
- لا يستطيع المشروع إصلاح الأعطال
- سيادة روح الإحباط واليأس بين العاملين .
- مرحلة التعثر المالي الدائم : القيمة السوقية لأصول المشروع أقل من مجموع التزاماته .
- تحقيق خسائر تراكمية .
- التوقف عن السداد
- العجز عن سداد الالتزامات القصيرة والطويلة الأجل
- يبدأ التعثر حين يحدث حادث عارض في التزامات غير مخططة لا تعطي عائد سريع ويختل توازن المشروع

- التغاضي عن الوضع بإنذار الإدارة ويقابل هذا الإنذار بالاستهزاء والسخرية
- التعايش مع التعثر
- معالجة الأزمة أو تصفية المشروع.

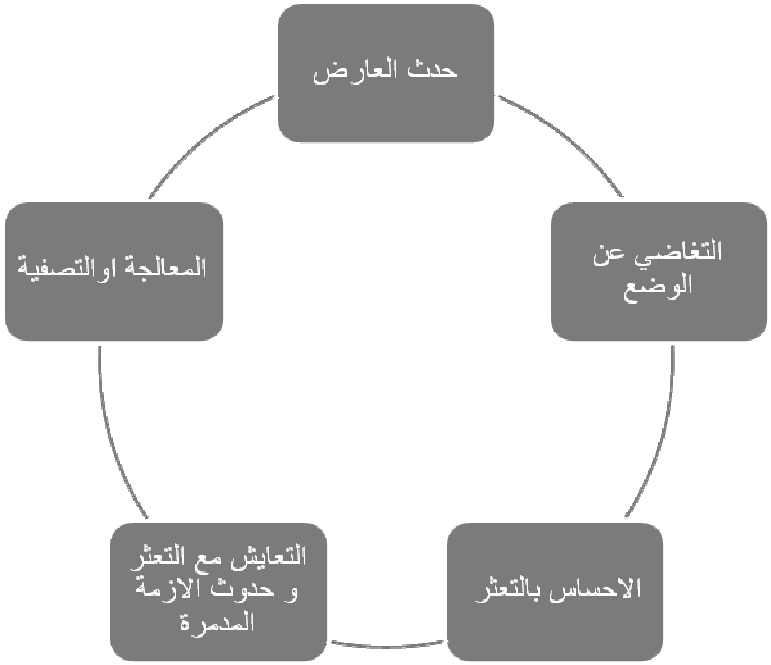

الحلول:

يجب النظر إلى علاج قضية الفشل المالي من ثلاث زوايا يمكن توضيحها من خلال :

1 - الرغبة

2 - القدرة

3 - طريقة العلاج

فرغبة الإدارة المالية والملاك والدائنين في استمرار عمل المنشأة من احد أسباب العوامل الأساسية المؤثرة في اختيار العلاج المناسب .

المطلب الرابع: الوسائل الأولية للحد من ظاهرة الديون المتعثرة:

1 - ضرورة مراعاة أن يكون قرار التمويل قد تم على قرار سليم بعد دراسة وافية مستفيضة ودقيقة

2 - ضرورة رقابة البنك على استخدام التمويل سواء عند المنح أو بعده .

3 - عدم تجاوز العميل للحدود المقدرة إلا بعد دراسة طلب التجاوز وأسبابه .

المعالجة المعتمدة على مبادرة العميل.

<u>الإعادة الهيكلية :</u>

بمعنى أن تتبع المؤسسة استراتيجيات جديدة من شأنها أن تساعد على معالجة الخلل المالي والإبقاء على المؤسسة وتطبيق الاستراتيجيات الجديدة وتتمثل في الآتي :

* إعادة هيكلة الديون .
* تحويل الديون القصيرة إلى ديون طويلة .
* وقف سداد إقساط الديون مؤقتاً
* تخفيض العائد أو التنازل عن العوائد المستحقة
* تحسين المركز المالي للمؤسسة تغليب حقوق الملكية .

ويتم إعادة هيكلة الديون عن طريق:

* إعادة دراسات إستراتيجية بغرض تحسين الإنتاج وخفض تكاليفه
* إعادة دراسة سياسات الأفراد لزيادة فعاليتها وخفض تكاليفها .
* خفض التكاليف الإدارية .
* دراسة التخلص من الأنشطة والمجالات غير الاقتصادية .

الاندماج :

هو انصهار مؤسستين أو أكثر في كيان واحد وذلك بمواجهة بعض حالات الفشل المالي ومواجهة شدة المنافسة في السوق ونقص التكاليف الضريبية .

تغير الشكل القانوني للمؤسسة:

أي تحويله من شكل أقل مرونة إلى شكل أكثر مرونة حيث يتيح للملاك حرية الحركة واتخاذ الكثير من القرارات .

تعديل الهيكل التنظيمي :

أي تعديل شغل الوظائف الحيوية كالمدير المالي وتغييره بشخص أكثر كفاءة وإجراء تعديلاً في المناصب التي تكفل انسياب العمل وحل المشاكل الإدارية والتي تحول دون علاج التعثر

التصفية :

إذا كان الفشل المالي من الدرجة الخفية أو الدرجة الغير مستعصية يمكن اتباع طريقة أو أخرى حيث تكون القيمة الاستمرارية للمؤسسة أعلى من القيمة الافلاسية أو التصفوية .

البيع :

قد لا يجد الملاك أمامهم شي سوى بيع ملكية مشروعهم .

المبحث الثاني

التمويل الأصغر: أهدافه ، أهميته، معوقاته

المطلب الأول : مفهوم التمويل الأصغر

التمويل الأصغر هو تقديم الخدمات المالية المختلفة (القروض، الادخار، تحويلات وتأمين وغيرها) للفئات التي لا تتمكن من الحصول على هذه الخدمات من القطاعات المصرفية القائمة ، ومن أهم صفات برامج التمويل المستدام أنها تنظر للمستفيد من خدماتها كعميل يحصل على خدمة مقابل رسوم محددة ، وليس كمتعلق بمعونة لذا فهي تسعي لتطوير خدماتها وتلبي احتياجات العميل بأسرع وقت .

كما عرفته **cpa** بأن مؤسسة التمويل الأصغر هي منشأة أو منظمة تقوم بتقديم خدمات التمويل الأصغر وقد يشمل ذلك أصغر منظمة غير ربحية والبنوك التجارية . ويعني أيضاً العائلات الفقيرة جداً بقروض صغيرة جداً لمساعدتهم للانخراط في نشاطات منتجة أو لتنمية مشاريع متناهية الصغر .

وقد عرفها بنك السودان المركزي : بأنه توفير الخدمات المالية والمصرفية التي هي في المقام الأول التمويل والأوعية الادخارية التي تقدم للفقراء النشطين اقتصادياً . غير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية إضافة لخدمات التأمين والتحويلات المالية ، أي أن التمويل الأصغر يعبر عن التسهيلات المصرفية الأقل في حدود 20.000 جنيه

ومن تعاريف التمويل أيضاً هو علم أو نظام معالجة القضايا المالية في الدولة أو الشركة وتدبير الأموال والقروض وتنظيم إدارتها . كما يعني (تدبير الأموال والاهتمام بوجود النقدية في خزائن المنشآت).

تعريف التمويل الأصغر :

يعتبر التمويل النشاط الرئيسي الذي يرتكز عليه الاستثمار في الشركات والمؤسسات ويتمثل في كيفية الحصول على الموارد المالية من مصادر داخلية وخارجية وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة .

التمويل من الناحية الاقتصادية :

قيل بان التمويل هو تدبير الأموال في المشروع .

كما قيل بأنه مجموع الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع في أي وقت

تكون هنالك حاجة لها ، ويمكن أن يكون هذا التمويل قصير الأجل أو طويل أو متوسط الأجل .

ومن ذلك أيضاً ما ذهب إليه البعض من أن التمويل هو الإمداد للأصول في أوقات الحاجة إليها ويلاحظ على هذه التعريفات أنها تتجاهل البُعد الاجتماعي للتمويل وتركز فقط على البعد المادي كما أنها تهمل ذكر مصادر التمويل التي يجب إن تكون مصادر مشروعة وذلك هو جوهر الاختلاف بين التعاريف .

مفهوم التمويل الأصغر في السودان :

مفهوم التمويل الأصغر في السودان ليس بجديد في السودان ، فالسودان غني بإرثه فيما يختص بالتمويل الأصغر وفي التسعينيات كان من أهم دور المصرف الإسلامي تقديم التمويل للشرائح الضعيفة والفقيرة .

وبدأ التمويل في مارس 2007م كذراع البنك المركزي لتنفيذ رؤية وتطوير التمويل الأصغر وقد تم وضع إستراتيجية لدعم وتنمية قطاع التمويل وتنمية قطاع التمويل الأصغر من خلال مشروع يهدف إلى توسيع وامتداد الخدمات المالية للوصول للفقراء والناشطين اقتصادياً من خلا التعمق المالي والتطوير المؤسسي وتقديم التمويل للمصارف التجارية والمساهمة الرأسمالية للمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر.

المطلب الثاني: أهمية التمويل الأصغر :

على مستوى الأسرة :

1/ يؤدي التمويل الأصغر إلى زيادة دخل الأسرة لأن استخدام القروض والودائع يمكن أن يحدث تنوعاً لمصادر الدخل أو يحدث نمواً للمشروع .

2/ إن توفير الخدمات المالية يُمكّن العملاء من بناء وتغيير ممتلكاتهم ، حيث يمكن استخدام الاقتراض الأصغر للحصول على قطعة أرض أو القيام بعمليات البناء أو تحسين الإسكان أو شراء حيوانات وسلع استهلاكية ، ويمكن للزبائن أو العملاء أيضاً استخدام القروض في الاستثمار الذاتي مثل الاهتمام بالصحة والتعليم .

3/ إن الفقراء معرضون لمزيد من الفقر فهم ينتقلون من ضائقة مالية إلى أخرى والتمويل الأصغر يمكنهم من إدارة المخاطر والاستفادة من الفرص بشكل أفضل .

على المستوى الفردي :

بالنسبة للنساء، فإن إدارة الأموال وزيادة التحكم في الموارد والوصول إلى المعرفة تمكنهم من الاختيار بشكل أفضل والمشاركة بشكل أكبر في أمور الأسرة وشؤون المجتمع ويصاحب التمكين الاقتصادي نمو في احترام الذات والثقة بالنفس وزيادة الفرص الجديدة .

على مستوى المشروع :

1/ ترتفع إيرادات المشروع نتيجة لخدمات التمويل ولكن ليس دائماً كما هو متوقع حيث أن القروض تعتبر من المنقولات (لأنه يمكن استبدالها بشيء آخر مساوي في القيمة).

2/ وتستخدم لتمويل الاحتياج الأكبر أو حيثما يتوقع الحصول على عائد أعلى .

3/ خلق الوظائف في المشاريع الفردية عادة ما يكون ضئيلاً ، وبالرغم من ذلك إذا نظرنا إلى مستوى جميع المشروعات نجد أن العميل الزبون من داخل الأسرة عادة ما يخلق فرص عمل لغيره.

وهكذا تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في تخفيض حدة الفقر كما يلي:

أ/ زيادة دخولهم وتوفير حياة أفضل للخروج بهم من دائرة الفقر وإيجاد فرص عمل خاصة به، ووضع مبدأ الاعتماد على الذات ، وبناء أسرة متماسكة وقوية اقتصادياً واجتماعياً. إعادة تأهيل المجتمع المحلي بصيغ أفضل بتطوير حياة الفقراء وخاصة في المناطق الفقيرة وإطلاق الطاقات الكامنة لدى الفقراء وتسخيرها لخدمة أنفسهم والمجتمع ،فوائد كبيرة من استثمارات صغيرة،وخاصة مع استخدام رأس المال العامل وإعادة تدويره في المؤسسة الصغيرة نفسها والمشاركة في المعلومات ، التبادل بين المؤسسات نفسها الأمر الذي يشكل حلقة قوية في الاستفادة من تجارب الآخرين وتوطين الوظائف والحد من هجرة العقول وأصحاب الحرف من الفقراء إلى الدول الأجنبية .

ب/ تقديم خدمات لشريحة من المجتمع لا تجد من يقدم لها الدعم المادي اعتماداً على مبدأ الثقة عن القيود والضمانات التي تفرضها المصارف .

ج/ التمويل يعتبر مهم جداً في جميع المؤسسات والمنشآت ويرجع ذلك إلى الحاجة الاقتصادية للسلع والخدمات التي يحتاجها الناس في حياتهم اليومية حتى يؤدي

رأس المال في المجتمعات الحديثة دوراً كبيراً بالاهتمام بالتمويل واعتباره دوراً مهم ومستقل بذاته بعد أن ازداد الاهتمام بالتحليل المالي ودراسات التدفقات النقدية والتخطيط المالي وظهور البرمجة الخطية . [1]

ويتمثل التمويل في المهام التالية :

1/ تكييف الوسائل النقدية المتاحة مع العمليات المادية بأنواعها المختلفة الضرورية اجتماعياً.

2/ تحقيق اعلي عائد ممكن من الدورة السريعة للمخصصات المالية في عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي .

3/ تحقيق مبدأ العقلانية والتوفير عند إنفاق هذه المخصصات في العمليات المادية التي تم انجازها على المستوي المؤسسات

4/ الحصول على الأموال التي بواسطتها يتم تشغيل أعمال المنشات وهي استثمار النقدية وحسابات للقبض والبضاعة والآلات والمعدات وذلك لزيادة الاستثمار في احد الأصول وتقليله في أصل آخر أو زيادة احد الخصوم مثل زيادة الاقتراض .

5/ التمويل يقوم بتحديد نوعية الاستثمار من بين عدة بدائل تتنافس مع بعضها مثل اقتراح زيادة مخزون بتفضيله على بدائل أخري مثل شراء الآلات الجيدة أو زيادة مصروفات الإعلان .

6/ تتمثل أهمية التمويل في إعادة توزيع الدخل والأصول بين مصادر الأموال وتحديد أفضل طريقة للحصول على الأموال من المصادر المتاحة.[2]

7/ تأثر مصدر معين على تكلفة التمويل من المصادر المختلفة والتغيرات المتوقعة في هذه التكاليف والعلاقات القائمة فيما بينها. [3]

---

(1) دراسة عبد المنعم الطيب، تقويم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان خلال الفترة (2000-2010م).

(2) شوقي حسين عبد الله، التمويل والإدارة المالية،ص 35.

(3) مرجع سابق ذكره ص 40.

أهمية التمويل الأصغر في السودان: [1]

يسود في معظم الدول النامية نظام مزدوج للتمويل أحدهما هو النظام الرسمي الذي تحكمه القوانين واللوائح التي تنظم الحد الأعلى لسعر الفائدة، ويخدم هذا النظام شريحة معينة من العملاء الكبار تتسم بكبر حجم مدخراتها وكذلك القروض التي يحتاجون إليها ونظام آخر غير رسمي وهو نظام لا يخضع لأي قوانين أو لوائح ويخدم هذا النظام الفئة المهمشة التي لا يمكنها التعامل مع مؤسسات النظام الرسمي كالبنوك ومؤسسات التمويل الأخرى وتنحصر هذه الفئة المهمشة في الشريحة ذات الدخول المنخفضة أو المعدومة والتي تلجأ إلى أصحاب الأموال عند احتياجها للتمويل .

يعتبر التمويل القوى المحركة للتمويلات الصغيرة وكذلك القوى المحركة للنمو الاقتصادي المستدام وكذلك أحد المصادر الرئيسية لتوفير فرص العمالة وخلق بيئة صحية للتنافس وتحقيق العدالة الاجتماعية وكذلك تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة . وإن قيام مشروعات التمويل الأصغر تؤدي إلى استخدام الكفاءة المتاحة للمجتمع والتي تؤدي إلى الزيادة في الإنتاج والإنتاجية .

تأتي أهمية التمويل الأصغر الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية في الآتي :

1/ تقديم الخدمات المالية (الائتمان ، الادخار ، التأمين ، التحويلات ، التسويق والتدريب)

2/ القضاء على ظاهرة الفقر عن طريق زيادة الدخل عبر تمويل المشروعات الصغيرة

3/ تحقيق الرفاهية الاجتماعية بواسطة تلبية الحاجات الأساسية التي تحقق من خلال تلبية الاحتياجات المادية لأصحاب الدخل المحدود .

4/ تحسين نتائج الرعاية الصحية للمرأة والطفل حيث يشكل المرض على وجه العموم أشد أنواع الأزمات بالنسبة للأسر الفقيرة حيث أن حدوث المرض وحالات الوفاة أحد أهم استنزاف الدخول والمدخرات كما أنه قد يؤدي إلى الاستدانة وبيع الممتلكات ويعتبر عملاء التمويل الأصغر أفضل حالاً بسبب زيادة دخولهم واستقرار أحوالهم المعيشية .

---

(1) التمويل الأصغر في السودان المفهوم، والنماذج والتطبيقات، صالح جبريل حامد احمد، الخرطوم،شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2010، ص 50-51.

5/ يتيح التمويل الأصغر للفقراء الأفكار الجديدة في الإنتاج بعد حصولهم على التمويل المطلوب .

6/ يعمل التمويل الأصغر على رفع القدرات للمستفيدين والتي تساعد على الابتكار والإبداع وإنشاء المشروعات الصغيرة الخاصة التي تساعد في خلق تراكم رأس مالي كبير وزيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية .

7/ ينشط التمويل الأصغر قطاعات كبيرة مثل القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ويساعد في تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة التي تستفيد مدخلات التمويل الأصغر .

8/ يساعد التمويل الأصغر في تخفيف معدلات البطالة بأنواعها المختلفة وذلك من خلال إتاحة فرص التشغيل الذاتي لأصحاب المشروعات وللعاملين الذين يمكن أن يعملوا في هذه المشروعات.

9/ يساعد التمويل في زيادة الإنتاج والإنتاجية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال الموارد البشرية والمتمثلة في شريحة الفقراء .

10/ يعمل التمويل على ربط المستفيدين بالبنوك التجارية ومؤسسات التمويل الأصغر فيما يساعد على زيادة ثقافة المستفيد بالتعامل مع المؤسسات المالية .

11/ يعمل التمويل الأصغر على الاستدامة المالية وذلك من خلال دوران سرعة القروض بالنسبة للمشروعات الصغيرة

12/ يساعد التمويل الأصغر على دمج الفقراء في المجتمع وردم الهوة بين الفقراء والأغنياء.

الأهمية الاقتصادية للتمويل الأصغر :

- يساهم في بناء القدرات الإنتاجية الشاملة،حيث أنها:

أ/ تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على المستويات الاقتصادية كافة.

ب/ تساهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة تترابط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة

ج/ تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشاريع الكبيرة وتدعم تطوير ونمو روح المبادرة ومهاراتها

د/ يساعد على تخليص الفجوات التنموية بين المدن والأرياف

- يساهم في استيعاب قوة العمل المتدفقة إلى سوق العمل المباشر باستمرار وبالتالي الحد من مشكلة البطالة المتفاقمة في المجتمع
- تساهم في بناء الأصول المنتجة وزيادة الأوعية الادخارية
- يساهم في زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي ودعم القطاعات الصادرة وتوفير النقد الأجنبي.
- توفير العديد من السلع والخدمات التي تلبي احتياجات المجتمع وتزيد من درجة الاكتفاء الذاتي ويحد من التعبئة الاقتصادية والفنية
- تقليل الاعتماد على الواردات من خلال تشجيع الصناعات الصغيرة
- تشجيع كل المبادرات الفردية الريادية باستثمارات قليلة يغلب عليها التمويل الذاتي من خلال القدرة على تعبئة المدخرات العائلية لذوي الدخل المحدود في الاستثمار المنتج بدلاً من تخزينها في البيوت
- لها القدرة على التشغيل الذاتي لمحدودي الدخل وخريجي الجامعات والمعاهد وخاصة التخصصات التقنية والفنية .
- قدرتها على تشكيل نواة مغرية للصناعات الكبيرة سواء المحلية والخارجية
- استثمار المهارات والقدرات البشرية في الصناعات الثقيلة والبرمجيات التي تعتمد أساساً على المعرفة والمهارة وتساهم في تكثيف القيمة المضافة المتحققة .
- تحقيق التنمية المتوازنة من خلال الاستقلال الأمثل للموارد حسب التوزيع الجغرافي

الأهمية الاجتماعية للتمويل الأصغر:

يعتبر التمويل الأصغر إحدى الآليات المبتكرة التي تسعى لتخفيف حدة الفقر وخروج الفقراء من دائرة خط الفقر إلى درجة من الرفاهية والتواصل الاجتماعي والثقة بالنفس، وقد برز للتمويل الأصغر دور كبير على الأبعاد الاجتماعية وأهميتها تتمثل في الآتي:

- يعتبر التمويل الأصغر عامل أساسي للاستقرار الاجتماعي، ويعطي الفئات الاجتماعية المهمشة فرصة التفاعل مع العملية الإنتاجية المبدعة من خلال تبني نهج المشروعات الصغيرة والتعبير عن ذاتهم وطموحاتهم.

- يعتبر وسيلة لدمج وتفعيل دور المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، بما يعزز دورها الريادي والاجتماعي.
- يساهم في تقوية العلاقات الاجتماعية من خلال التفاعل بين أصحاب المشروعات الصغيرة وفئات المجتمع المختلفة.
- تطوير إدارة المشاريع الصغيرة وتوفير القدرة على التكييف مع ظروف العمل المحيطة مع تبني سياسات جديدة تتلاءم مع هذه الظروف على عكس المشروعات الكبيرة.
- يعمل على شعور الأشخاص الحاصلين على التمويل الأصغر بامتلاك فرص للمشاركة في اتخاذ القرار على مستوى الأسرة.
- العمل على تشجيع الادخار من منطلق ديني، لترشيد عملية صرف الأموال في الأغراض المهمة للحياة والضرورية بحسب المناسبات.
- الاستعداد التام لتحمل المسؤولية الأسرية والاعتماد على الذات.
- المساهمة في بناء القدرات الإنتاجية الشاملة.
- يعتبر إحدى الآليات المبتكرة التي تسعي لتخفيف حده الفقر والخروج بالفقراء من دائرة خط الفقر إلى درجة الرفاهية والتواصل الاجتماعي والثقة بالنفس .
- غرس ثقافة التوظيف الذاتي بالانتماء للعمل بروح الجدية .
- الاستعداد التام لتحمل المسئولية .

المطلب الثالث : أهداف التمويل :

إن الهدف الأساسي الذي تهدف إليه كل مؤسسة اقتصادية هو تحقيق أكبر عائد يقوم بتغطية متطلبات الشركة والمؤسسات وتغطية مستلزمات والتزاماتها وهنالك أهداف أخرى تتمثل في:

1/ تحقيق أقصي ثروة للمساهمين من خلال تحقيق المنفعة القصوى لهم والتي تقاس بقيمة أسعار الشركة في الأسواق المالية .

2/ استخدام الموارد التي تم الحصول عليها باستخدام أمثل بشكل يؤدي إلى زيادة فعاليات عمليات وانجازات المؤسسة إلى الحد الأقصى وذلك بالتوصل إلى قرارات استثمارية سليمة وعمليات فعالة مع وجود مصادر أموال مختلفة يمكن الحصول منها على الأموال واختيار أفضلها

3/ تحقيق أقصي ربح مقابل تحقيق ثروة وذلك بزيادة الربح الإجمالي للشركة وزيادة ربح السهم

4/ توسيع وتضخيم الشركة وتحقيق القيمة القصوى من ناحية إجمالية .

5/ تحقيق وتقييم الخدمات المقدرة على إبقاء واستمرارية الشركة مع الرضا الشخصي العام

6/ تحقيق رفاهية ومنفعة المجتمع [1]

7/ تحديد المصدر الذي يضيف اقل التكاليف أي التمويل والذي يؤدي إلى تحقيق ربح إضافي ، والذي يكون بالشروط التي تتناسب مع احتياجات الشركة المرتقبة وحسب حالة الشركة في الوقت الحاضر ، وتحقيق أقصي قيمة مالية للمنشأة ولأصحابها أي تعظيم الربح في الأجل الطويل .

8/ تحديد نظام سليم وأساس جيد لتوجيه الأموال إلى الشركة واستخدامها فيما يحقق الأهداف طويلة الأجل ، وذلك بجمع المعلومات اللازمة عن طريق الاستثمار والتمويل المتاحة وتحليل مزود بمقاييس العلمية التي تساعد في تحقيق الهدف العام والأهداف العامة للشركة بأفضل طريقة ممكنة من استخدام امثل للأموال .

9/ القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق الربط بين سياسات الأنشطة المختلفة كأسلوب دقيق وهادف للاستخدام الأمثل للإمكانيات التمويلية المتاحة في المؤسسات الإنتاجية والخدمية .

9/ تحقيق الموالفة المثلي لضمان استمرارية المؤسسات وقدرتها على الوفاء بالتزامات وتحقيق أفضل ربحية اقتصادية ممكنة. [2]

أهداف التمويل الأصغر: [3]

1/ التخفيف من حدة الفقر وتقليل التفاوت بين الطبقات ، وذلك بدفع عجلة النمو الاقتصادي.

---

(1) اردويستونويوجينبرجام،التمويل الإداري، الجزء الثاني، ترجمة عبد الرحمن حالة بلية وعبد الرحمن السيد سعد النعمان ، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار المريخ للنشر 1993،ص 27-29.

(2) شوقي حسين عبد الله، مرجع سابق ذكره،ص 25.

(3) التمويل الأصغر والاقتصاد السوداني : المفاهيم، التجارب التحديات والمستقبل، قاسم الفكي على جاد الله آخرون، الخرطوم ممركز التنوير، 2014،ص 138-143.

2/ استيعاب الخريجين والسكان في مشروعات جماعية تنموية وفق تخصصاتهم.
3/ تيسير وصول خدمات التمويل الأصغر إلى الشرائح الضعيفة.
4/ الخدمات المقدمة بواسطة مؤسسات التمويل الأصغر للمشروعات .
5/ تشجيع روح التكامل الجماعي بإنشاء جمعيات تعاونية .
6/ الطلب المتزايد على الموظفين والخدمة الصغيرة في المناطق النائية.

المطلب الرابع : معوقات التمويل الأصغر في السودان: [1]

1/ الوصول للفقراء مازال محدوداً حيث أن المصارف لديها خبرة قليلة في ميدان العمل وروابط قليلة مع قواعد المجتمعات المحلية يحد من الوصول للعملاء المعتمدين.
2/ إجراءات ومتطلبات التمويل في النظام المصرفي (التراخيص ، خلو الطرف من الضرائب والزكاة ، والرهن والحسابات البنكية والشيكات والضمانات المصاحبة) . أن النظام المصرفي الحالي ، وبهياكله الحالية غير مصمم لخدمة الاحتياجات المالية لأكثر القطاعات فقراً في المجتمع
3/ غياب تعريف مرض للفقر وأساليب تحديد الفقراء النشطين اقتصادياً (عملاء التمويل الأصغر) منع تدفقات الائتمان لأفقر الفقراء .
4/ غياب دراسة احتياجات العملاء المستهدفين التي تسمح لمؤسسات التمويل الأصغر بتصميم أساليب الانتشار والمتابعة على احتياجات المجموعة المستهدفة.
5/غياب نظم ضمانات ائتمان مؤسسية في السودان عدا ضمان الفرد طالب الائتمان .
6/ التدريب وخبرات العاملين بالمصارف التجارية لا يتناسب مع توفير الخدمة للعملاء الفقراء .
7/ التنسيق بين المنظمات ذات أجندة وتوجيهات مختلفة (المصارف،المنظمات غير الحكومية ،الصناديق الحكومية، مشروعات التنمية الريفية) محدودة للغاية.
8/ المحسوبية والتدخلات الفوقية في منح وتوجيه التمويل يمثل عائقاً يهدد مسيرة التجربة.

---

(1) شوقي حسين عبد الله، مرجع سابق ذكره،ص 25.

9/ ارتفاع المصارف الإدارية من العوائق التي تجابه العديد من مؤسسات التمويل الأصغر .

10/ بُعد المسافات بين أماكن وجود العملاء طالبي التمويل ومؤسسات منح التمويل.

11/ تعقيد الإجراءات وعدم وجود وحدة إدارة مخاطر خاصة بالتمويل الأصغر .

12/ نقص عدد الموظفين المختصين في مؤسسات التمويل الأصغر والموظفين يعانون من ضعف الخبرة والتدريب .

13/ جهل العملاء بطبيعة التمويل ومصادر وكيفية توفير متطلباته وشروطه.

المبحث الثالث

مفهوم وأهمية وشروط ومشاكل مؤسسات التمويل الأصغر في السودان

نبذة عن التمويل الأصغر في السودان:

بدأ اهتمام السودان بالشرائح المنتجة ثم النشطة اقتصادياً منذ السبعينات في القرن الماضي بإنشاء بنك الادخار سنة 1974م والبنك الزراعي السوداني وبنك فيصل الإسلامي 1979م الذي إنشاء فرعاً بمدينة أم درمان في العام 1983م ثم إنشاء البنك الإسلامي السوداني الذي اهتم بدعم الأسر الفقيرة في العام 1984م ثم تأسيس بنك العمال الوطني .

وضعت إستراتيجية لتنمية وتطوير صناعة التمويل الأصغر وقد كان ذلك في عام 2006م . ومن ثم إنشاء وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي في عام 2007م . وبتنفيذ تلك الإستراتيجية وتطويرها تم السماح بتأسيس مؤسسات التمويل الأصغر بالولايات . [1]

يعتبر التمويل الأصغر أداة إنمائية فاعلة وتتمتع بقدرة على خلق فرص عمل متنوعة لعدد مقدر من السكان القادرين على الكسب والإنتاج وتقديم الخدمات المالية للفقراء كوسيلة لخفض الفقر

المطلب الأول : مفهوم مؤسسات التمويل الأصغر في السودان:

عرف بنك السودان المركزي البنوك والمؤسسات التي تعمل في مجال التمويل الأصغر في المادة 60 مقروه مع المادة 5 من قانون تنظيم العمل المصرفي في سنة 2003م ولائحة شروط الترخيص لمصارف التمويل الأصغر لسنة 2006م كالآتي : [2]

1/ مصرف التمويل الأصغر :

أي شركة استثمار تقدم الخدمات المالية الصغرى كالادخار والتمويلات المحلية والخدمات المالية الأخرى.

---

(1) التمويل الأصغر والاقتصاد السوداني : المفاهيم، التجارب، التحديات، والمستقبل، ا:قاسم الفكي على جاد الله وآخرون، الخرطوم، مركز التنوير 2014م.

(2) بنك السودان المركزي ، وحدة التمويل الأصغر ، قطاع المؤسسات المالية والنظم، ضوابط ترخيص وتحمل المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر ، 2007م.

2/ مؤسسات التمويل الأصغر التي تقبل الودائع :

تعني المؤسسة المرخصة لها من البنك بقبول الودائع من الجمهور بغرض تقديم خدمات التمويل الأصغر

3/ مؤسسات التمويل الأصغر التي لا تقبل الودائع :

تعني المؤسسة المسجلة لدى بنك السودان المركزي كمؤسسة غير مسموح لها بقبول الودائع التي لا تقبل الودائع (أي منظمة تعمل على المستوى القومي أو الولائي أو المحلي أو الريفي أو منظمة مجتمع أو منظمة دولية أو منظمة خاصة أو منشأة كانت تمارس أو تخطط لممارسة أنشطة التمويل الأصغر) وفقاً للشروط الواردة بنظام تسجل مؤسسات التمويل الأصغر التي لا تقبل الودائع .

ومن التعريف أعلاه يتضح أن المصرف هو الجهة المناط بها تقديم الخدمات المالية الصغرى كالادخار والتمويلات والتحويلات النقدية المحلية والخدمات المالية الأخرى التي يحتاج إليها الفقير النشط اقتصادياً والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لتصريف أعمالهم. [1]

أما مؤسسات التمويل الأخرى من دون المصارف فقط تم تصنيفها إلى نوع مصرح له بقبول الودائع من الجمهور بغرض تقديم خدمات الاقتراض الأخرى الغير مسموح لها بقبول الودائع الطوعية من الجمهور من خلال سياسات بنك السودان التمويلية للعام 2011م المادة (أ) البنك المركزي تعريف مؤسسات التمويل الأصغر حيث ورد في لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر لسنة 2011م ما يلي: [2]

1/ مؤسسات التمويل التي تقبل الودائع :

يقصد بها أي هيئة أو شركة أو منظمة غير مرخص لها من قبل البنك المركزي لمزاولة خدمات التمويل الأصغر ومتناهي الصغر لقبول ودائع الجمهور وفقاً لما يحدده البنك .

2/ مؤسسات التمويل الأصغر التي لا تقبل الودائع :

يقصد بها أي هيئة أو شركة أو منظمة غير حكومية أو اتحاد أو جمعية تعاونية

---

(1) بنك السودان المركزي السياسات النقدية والتمويلية لعام2011م، لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر .

(2) المرجع السابق .

إذا كان من الممكن القيام بأعمال تقديم خدمات التمويل الأصغر ، بحيث تكون لدى البنك كمؤسسة تمويل أصغر غير مسموح لها بقبول الودائع باستثناء الودائع المتعلقة بضمان التمويل .

3/ مؤسسات التمويل الأصغر الاتحادية :

هي مؤسسات التمويل الأصغر التي يجوز لها فتح الفروع في ولايات السودان الأخرى غير التي تنشأ في مقرها الرئيسي وذلك بعد موافقة بنك السودان المركزي .

4/ مؤسسات التمويل الأصغر المحلية والريفية:

هي مؤسسة للتمويل الأصغر التي لا تعمل في ولاية الخرطوم أو عواصم الولايات .

5/ مؤسسة التمويل الأصغر الولائية :

هي مؤسسة التمويل الأصغر التي تعمل في أي ولاية غير ولاية الخرطوم.

6/ الرابطة المصرفية التعاونية التي عمل خصيصاً لتقديم خدمات التمويل الأصغر :

يلاحظ أن بنك السودان المركزي كان أكثر دقة من خلال التعريف بمؤسسات التمويل الأصغر خاصة في السياسات التمويلية لعام 2011م من ناحية أنواع مؤسسات التمويل الأصغر ، حيث قد سمح لمؤسسات تمويل أصغر اتحادية وولائية ثم إلى محلية وريفية ،كذلك صنفها لمؤسسات تقبل ودائع من الجمهور وأخرى لا تقبل الودائع من الجمهور ولكن يجوز لها أن تتلقى الودائع المتعلقة بضمان التمويل ، بينما أكتفى في السياسة التمويلية للعام 2008م بتحديد نوعية من مؤسسات التمويل الأصغر مؤسسات تقبل الودائع من الجمهور وأخرى لا تقبل الودائع من الجمهور.

وهذا يدل على اهتمام بنك السودان المركزي بتطوير قطاع التمويل الأصغر وذلك بتشجيع مؤسسات التمويل الأصغر ، البنوك ، والجمعيات والاتحادات والهيئات الناشطة في سوق التمويل الأصغر وتسهيل مهامها خلال تعريفات وحدود واضحة لأي مؤسسة تمويل اصغر .

المطلب الثاني : أهمية مؤسسات التمويل الأصغر في السودان: [1]

هنالك اتفاق عام على أن التطبيقات المثلى فيما يتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة ،بقدر ما تتميز بالقدرة على الوصول إلى أكبر عدد من الفقراء تتميز أيضاً بالقابلية على الاستمرار مالياً وتعتبر مؤسسات التمويل الأصغر القادرة للوصول للزبائن والفقراء وتعتبر هذه المؤسسة ناجحة ،ويجب الإشارة إلى أن بعض الدراسات تميز بين سعة الزبائن وبين عمق الزبائن ، فسعة الزبائن تعرف بأنها عمق الزبائن الفقراء ، أما عمق الزبائن فيعرف بأنه مستوى معرفتهم ولذلك مؤسسات التمويل الأصغر ناجحة تبرز أهميتها الاقتصادية والاجتماعية من خلال الآتي :

1/ توفير فرص العمل وغرس مسئولية التدريب أثناء العمل .

2/ المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي .

3/الاستفادة من إمكانيات المجتمع المحلي .

4/ تحقيق التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر .

5/ توظيف المدخرات وإدخالها ضمن الودائع المصرفية .

6/ المساعدة في توفير احتياجات المشروعات الكبيرة.

7/ المساهمة في التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية .

8/ تحقيق الاستدامة المالية .

المطلب الثالث: مشاكل مؤسسات التمويل الأصغر :

تتمثل مشاكل التمويل الأصغر في الآتي :

1/ التسويق والمنافسة .

2/ نقص المهارات في مجالات التسويق وتوطين التكنولوجيا والقدرة على مراقبة وتطوير الإنتاج في ظل المنافسة العالية من المؤسسات الكبيرة.

3/ ارتفاع تكلفة الحصول على المعدات والمواد الأولية ، نظراً لاستيرادها من الخارج وبكميات قليلة ، لا تؤهلها للحصول على الخصومات المناسبة أو حتى تخفيضات تجارية وهذا ما يؤثر على ارتفاع تكلفة الإنتاج وانخفاض هامش الربح.

---

(1) د. صالح جبريل حامد ، التمويل الأصغر في السودان ، المفهوم ، النماذج ، التطبيقات ، الجزء الأول ، مطابع السودان للعملة، الخرطوم ،2010م .

4/عدم توفر المواد الأولية بشكل دائم وعدم ثبات أسعارها ، وعدم قدرة هذه المؤسسات الحصول عليها بأقل تكلفة .

5/صعوبة الحصول على المساحات والموقع بأقل تكلفة مما يعني أن أسعار هذه المنتجات تكون أعلى تكلفة نسبياً.

6/ مشاكل التخزين المتعلقة بالعملية الإنتاجية ، وعدم دقة البيانات المحاسبية والمالية .

7/ الضرائب والمعوقات الإدارية ، وتتلخص هذه الصعوبة في الحصول على تلخيص التشغيل ، ومشكلة الضرائب الباهظة على البسطاء والناشطين اقتصادياً فضريبة القيمة المضافة 17% تكاد تقضي على جميع الأرباح التي يتحصلون عليها .

المطلب الرابع: الشروط الواجب توافرها في مؤسسات التمويل الأصغر في السودان :

لا شك أن للحكومة دور مهماً في رسم سياسات الإقراض الأصغر والمساهمة في الأطر التنظيمية والهياكل القانونية لمؤسسات التمويل الأصغر من واقع قناعتها بأن التمويل الأصغر هو أحد الوسائل الفعالة للحد من الفقر، لذلك لابد أن تكون هنالك ضوابط ومتطلبات يجب توفيرها في مؤسسات التمويل الأصغر وذلك لتخفيف الأهداف الكلية والجزئية التي يجب أن تحققها هذه المؤسسات، إن من أهم الشروط الواجب توفيرها لتشكيل قواعد أساسية لاستمرارية مؤسسات التمويل الأصغر هي : [1]

1/ التزام الحكومة باستقلالية مؤسسات التمويل الأصغر والنأي عن التدخلات السياسية والبيروقراطية

2/ أن تجد مؤسسات التمويل الأصغر التشجيع والاعتراف من الجهات الاقتصادية في الدولة، ممثلة في وزارة المالية والبنك المركزي والدعم الكافي من حيث الإشراف والإسهام في تطوير بناءها المؤسسي.

3/ الشفافية والوضوح في أداء مؤسسات التمويل الأصغر .

4/ الانتشار والتوسع في تمويل المشروعات الناجحة وذلك بتوفير منتجات التمويل الأصغر المتنوعة .

---

(1) د. صالح جبريل حامد احمد،المرجع السابق،ص83.

5/ إدارة النقدية إدارة فاعلة بواسطة أنظمة محكمة في التصميم والتشفير لمنع مخاطر التمويل

6/ عدم زيادة تكلفة التمويل الأصغر بالنسبة للممول.

7/ الدراسات الدورية والتقييم والمتابعة لعملاء التمويل الأصغر من حيث العرض والطلب ودراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتمويل.

8/ توفير الشروط الواجب توفيرها والتي من أجلها تم إنشاء مؤسسة التمويل الأصغر.

أنواع مؤسسات التمويل الأصغر في السودان: [1]

يمكن تصنيف مؤسسات التمويل الأصغر في السودان إلى أربع أنواع رئيسية وهي:

1/ البنوك أو المصارف التجارية.

2/ المنظمات غير الحكومية أو منظمات المجتمع المدني.

3/ الصناديق الاجتماعية.

4/ مشروع التنمية الريفية.

وفي هذه الدراسة يتم التركيز على دراسة المصارف كمؤسسات متخصصة في التمويل الأصغر وأيضاً بطبيعة أنواعها وأنشطتها ووظائفها المتعددة .

---

(1) خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم، إدارة العمليات المصرفية،والدولية،عمان،دار وائل للنشر،2006م(ص22-26).

الفصل الثالث

أثر التعثر على مؤسسات التمويل الأصغر في السودان

المبحث الأول : أسباب ومشاكل التعثر في السودان والمعالجات (بنك الشمال).

المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن بنك الشمال الإسلامي السوداني.

المبحث الأول

أسباب ومشاكل التعثر في السودان والمعالجات (بنك الشمال)

التعثر أمر مشترك بين العميل والمؤسسة :

الأسباب من قبل العميل ترجع إلى:

1- عدم دراسة البنك للعميل قبل إعطاءه التمويل .

2- عدم استغلال التمويل في الغرض الممنوح من أجله .

3- أسباب خارج إرادة الشخص تتمثل في الظروف الطبيعية مثلاً التي تأتي فجائية .

4- تأخير وقت السداد دون إخطار البنك أو المؤسسة قد يؤدي إلى بداية أمر التعثر.

5- عدم نجاح كفاءة دراسة الجدوى للمشروع

6- موت العميل وعدم التزام الضامن بسداده للالتزامات .

7- عدم القيام بالدراسة الميدانية ومتابعة المشروع.

وهنالك أيضاً أسباب ترجع إلى البنك :

1- الخطأ في تقدير الضمانات المقدمة عن التسهيلات الممنوحة . التمويل الكامل أو شبه الكامل لمشروع معين .

2- السماح للعميل باستعمال التسهيلات الممنوحة قبل اكتمال المستندات .

3- إغفال إدارة البنك متابعة التجاوزات التي يقوم بها القائم على قرار المنح

4- عدم مراجعة البنك شهرياً على الأقل لحركة حساب العميل .

5- امتناع البنك دون مبرر عن منح تمويل إضافي .

6- عدم مراعاة التدفقات النقدية عند منح التمويل .

المعالجات : [1]

1/ تدريب العميل على المشروع الذي ينوي القيام به.

2/ توفير بيئة مناسب تلائم المشروع

3/ المتابعة الدورية للمشروع.

---

(1) **مقابلة مع موظف مؤسسة التمويل الأصغر، هناء محمد محجوب الخليفة .**

4/ مطالبة شركات التأمين في حالة ما إذا كانت الأسباب التي أدت إلى التعثر تنطبق عليها البنود التي منحتها الشركة للعميل .

5/ عمل دراسات جدوى حقيقة بتقارير منطقية وواقعية ، واللجوء لخبراء في عمل الدراسات.

أسباب تعثر التمويل الأصغر في بنك الشمال الإسلامي:

هناك مجموعة من الأسباب التي ترجع إلى تعثر التمويل في بنك الشمال الإسلامي:

1- استحواذ التمويل الأصغر بصيغة المرابحة بالرغم من ضعف العائد بتكلفة التمويل يؤدي إلى زيادة حجم التعثر

2- عدم التركيز على تمويل القطاعات الإنتاجية والتركيز على قطاعات التجارة

3- عدم استخدام الصيغ الإسلامية وخاصة المشاركة بالرغم من تحقيقها عائد وقلة مخاطرها.

4- عدم تفعيل الصيغ التمويلية التي تدعم الإنتاج الحقيقي مثل السلم والاستصناع والتي تؤدي إلى نمو حقيقي في الارتقاء بالاقتصاد، وأيضاً تمتاز بقلة تكلفة التمويل وقلة التعثر.

5- عدم توفر معلومات كافية عن العملاء في البنك .

طرق معالجة الديون المتعثرة في بنك الشمال :

1- العمل على تفعيل الصيغ الإسلامية التي تدعم الإنتاج الحقيقي ذات المخاطر المنخفضة
2- ربط البنوك بشبكة الكترونية لتوفير معلومات عن العملاء تحت إشراف البنك المركزي حتى لا يكون هناك تركيز للتمويل أو منح تمويل لعملاء متعثرين.
3- تشجيع تمويل القطاعات الإنتاجية مثل القطاع الزراعي والصناعي وذلك من خلال تبسيط الإجراءات المتعلقة بالصادر وتقليل الهوامش وإلغاء الرسوم على الصادر من الجانب الحكومي.[1]

---

(1) **بنك الشمال الإسلامي السوداني،الموقع الالكتروني**www.ship.sd

المبحث الثاني

لمحة تاريخية عن بنك الشمال الإسلامي السوداني

أولاً : التأسيس:

تم تأسيس بنك الشمال الإسلامي كشركة مساهمة عامة ، ذات مسئولية محدودة ، في 23 يوليو 1985م وافتتح رسمياً في 2 يناير 1990م .

رأس المال المصدق 250.000.000 جنيه سوداني.

رأس المال المدفوع 250.000.000 جنيه سوداني ، حتى تاريخه .

الرؤية : أن نكون في مقدمة المصارف العاملة في السودان ، تميزاً في التنمية والرفاه الاجتماعي وتعزيزاً للثقة في معاملاتنا داخلياً وخارجياً.

الرسالة : تحقيق الريادة في العمل المصرفي الإسلامي بتنمية قدرات العنصر البشري والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم حلول متكاملة ترضي طموحات أصحاب المصلحة .

القيم : قيمنا نابعة من عقيدتنا تقاليدنا ثقافتنا :

الصدق والأمانة والشفافية .

ثانياً: أهداف البنك :

1/ نشر وتطوير العمل المصرفي بكل أنواعه على نمط إسلامي ، وترسيخ الوعي المصرفي والاستثماري القائم على المبادئ الإسلامية .

2/ المساهمة في مشاريع التنمية ضمن إطار خطة الاقتصاد القومي ومشاريع التنمية للإقليم الشمالي على وجه الخصوص في مجالات الاستثمار الزراعي والتجاري والتعديني والعقاري .

3/الاهتمام بالمغتربين من أبناء الإقليم الشمالي خاصة والأقاليم الأخرى عامة واستقطاب وتوظيف مدخراتهم على الوجه الذي يحقق مصالحهم ومصالح الإقليم بصفة خاصة وذلك في إطار مصلحة السودان عامة .

4/ إنشاء وامتلاك وحيازة بأي صورة من صور الإنشاء والملكية وحيازة أي عقارات أو منقولات تلزم البنك مزاولة نشاطه وتحقيق أغراضه داخل السودان أو خارجه ونقل ملكية أو حيازة أي شي مما ذكر بكافة الصور الناقلة للملكية أو الحيازة .

5/ العمل على دعم وتنسيق وتطوير التعامل التجاري أو الاقتصادي والمالي بين السودان وبين الدول والمنظمات والشركات والمؤسسات الإسلامية والعربية والدولية بما لا يتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية .

6/ القيام بمنح صيغ التمويل المختلفة ، كالمشاركة والمرابحة والمضاربة وغيرها

7/ أن يؤسس أو يدخل في أي شراكة وأن يضم أو يتنازل أو يتعاون مع أي شخص طبيعي أو اعتيادي يزاول أي عمل مخول لهذا البنك القيام به بطريق مباشر أو غير مباشر .

8/ مزاولة كل أعمال المصارف بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية دون الإخلال بعمومية ذلك.

ثالثاً : القوانين واللوائح التي تحكم عمل البنك :

- قانون الشركات لعام 1925م.
- قانون تنظيم العمل المصرفي لعام 1991م.
- قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية .
- قانون علاقات العمل .
- قانون الضرائب والزكاة .
- قانون المعاملات المدنية السوداني لعام 1984م.
- قانون بيع الأموال المرهونة لدى البنك .
- قانون تشجيع الاستثمار .
- قانون الإيجارات .
- نظم ولوائح وأعراف غرفة التجارة الدولية .
- لوائح وسياسات ومنشورات وتوجيهات البنك المركزي .
- اللوائح الداخلية للبنك
- كافة القوانين واللوائح والنظم المنظمة للعمل المصرفي داخلياً وخارجياً.

الفصل الرابع
الإقتصاد القياسي

المبحث الأول : ما هية الاقتصاد القياسي

المبحث الثاني: الاختبارات الأولية لبيانات الدراسة

المبحث الثالث: نتائج تقدير أثر التعثر المصرفي على حجم التمويل

المبحث الأول

ما هية الاقتصاد القياسي والنماذج القياسية

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي

أولاً: مفهوم الاقتصاد القياسي

لقد استخدم لفظ اقتصاد قياسي لأول مره عام (1926م)، ويرجع الفضل في ذلك للاقتصادي (Ranger FrischK)، وهناك من يؤرخ مولد الاقتصاد القياسي بفترة الثلاثينيات من القرن التاسع عشر للعالم الاقتصادي Coumout عندما استخدم التحليل الكمي في أبحاثه بطريقه منظمه . بل يعتبر أبو الاقتصاد القياسي في رأي البعض، كما أرخه البعض إلى كيناي عام (1758م)، والبعض الآخر أرخه إلى انجل في القرن التاسع عشر.

يعرف الاقتصاد القياسي بأنه القياس في الاقتصاد، وأيضاً هو فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بصوره كميه من خلال بيانات واقعيه بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية [1]

ويعرف علم الاقتصاد القياسي بأنه أحد الفروع الحديثة لعلم الاقتصاد، باعتباره الأداة التي تقيم متغيرات أو افتراضات النظرية بإعطائها تقديرات عدديه تقربها من الواقع.

فإن جوهر الاقتصاد القياسي هو تقدير وقياس العلاقات والقوانين باستخدام الأساليب القياسية المسندة للنظريات الإحصائية والرياضية، أي أن الاقتصاد القياسي هو التكامل بين الاقتصاد والرياضيات والإحصاء بهدف الوصول للقيم العددية لمعالم العلاقات الاقتصادية. [2]

([1]) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية الإسكندرية للنشر ، الطبعة الثانية ، سنه 2005.

([2]) طارق محمد الرشيد ، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي ، دار النشر حي تاون – السودان الطبعة الأولى ، 2005.

ثانياً: أهداف الاقتصاد القياسي :

1. تحليل واختبار النظرية الاقتصادية :

تحليل واختبار النظريات الاقتصادية (هدف تحليلي) يعتبر من الأهداف الرئيسية للاقتصاد القياسي، فإن أي نظريه اقتصاديه تحتوي على نوعين من الفروض ، فروض مفسره، وفروض مقيده يضعها الباحث بهدف تبسيط الواقع ويستنبط منها الاستدلال المنطقي أو ما يسمى بالفروض المفسرة (**Hypotheses**) التي تفسر الظروف أو الظواهر الاقتصادية محل الدراسة، أما الافتراضات المقيدة فالمقصود منها عزل تأثير العوامل الأخرى التي ليست محل الدراسة أو تثبيتها فإن الاقتصاد القياسي يقوم باختبار وتحليل تلك الافتراضات ومدى صحة النظرية الاقتصادية للظواهر المفسرة، وفي هذا الصدد يوجد احتمالان، الأول أن تتفق النظرية مع الواقع وفي هذه الحالة نقبل النظرية على أنها صحيحة في ظل الافتراضات الموضوعة، والثانية أن تتعارض النظرية مع الواقع، وفي هذه الحالة ترفض النظرية في صورتها الأساسية أو إن نعد لها ثم نعيد اختبارها من جديد.

2. تقدير قيم المعلمات (تفسير بعض الظواهر الاقتصادية)

يتم تطبيق طرق الاقتصاد القياسي بهدف الحصول على قيم عدديه لمعاملات العلاقات الاقتصادية (هدف حسابي)، كالمرونة والميول الحدي والمعلمات الفنية للإنتاج، وكلها أدوات لها أهميتها في اتخاذ القرارات وصياغة السياسات الاقتصادية.

3. التنبؤ (هدف استشرافي)

تكمن أهمية الاقتصاد القياسي في عملية التنبؤ في تحقيق التقديرات للنماذج الاقتصادية التي تستخدم في الحصول على تنبؤات كميه للمتغيرات الاقتصادية خارج الفترة الزمنية المستخدمة للتقدير وهي مهمة في مجال تخطيط المستقبل وتمكن واضعي السياسة ومتخذي القرارات من تنظيم الحياة الاقتصادية ورسم السياسات (هدف تخطيطي).

يساعد الاقتصاد القياسي على تحديد القيم الرقمية، وتحديد هذه القيم يساعد في عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات، فإذا أرادت الحكومة اتخاذ قرار متعلق بالحد من مشكلة التضخم من خلال التحكم في كمية عرض النقود فلابد من معرفة معامل العلاقة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود قبل اتخاذها القرار [1]

([1]) سمير محمد عبد العزيز ، الاقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات ، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1997 ، ص 32 .

المطلب الثاني: ماهية النماذج القياسية

أولاً: مفهوم النماذج القياسية

يعرف النموذج الاقتصادي على أنه مجموعه من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ بصيغ رياضيه لتوضيح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقة، يهدف النموذج الاقتصادي إلى تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج لا يحتوي على جميع تفاصيل الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها، بل يتضمن العلاقة الأساسية، ويستخدم النموذج الاقتصادي كأداة في عملية التنبؤ وتقييم السياسات الاقتصادية القائمة أو المقترحة ثم استخدامها في عملية الهيكل الاقتصادي. [1]

ثانياً: خصائص النموذج الاقتصادي القياسي:

نجد أن جودة النموذج القياسي يمكن معرفتها وفقاً للخصائص التالية:

1- المطابقة النظرية: أي مطابقة للنظرية الاقتصادية بشكل يصف الظواهر الاقتصادية التي يهتم بها بصور صحيحة.

2- القدرة على التفسير: أي قدرة النموذج على توضيح المشاهدات الواقعة بشكل متناسق مع السلوك الفعلي للمتغيرات الاقتصادية الذي يحدد العلاقة بين هذه المتغيرات.

3- دقة تقدير المعالم: إذ أن التقديرات يجب أن تكون أفضل تقريب للمعالم الحقيقية وهذه الدقة تأتي من اتساق هذه التقديرات بصفه مرغوبة يحددها الاقتصاد القياسي مثل: عدم التحيز والاتساق والكفاءة.

4- قدرة النموذج على التنبؤ: إن النموذج يجب أن يكون قادراً على التنبؤ بقيم مقبولة للمتغيرات الداخلية.

5- بساطة النموذج: إذ أن النموذج يجب أن يبرز العلاقات الاقتصادية بأقصى حد ممكن من البساطة وكلما قلّ عدد المعادلات وكان شكلها الرياضي أبسط أُعتُبِر النموذج أفضل من غيره بشرط عدم تأثر الصفات الأخرى التي يتصف بها النموذج.

([1]) نعمة الله بخيت إبراهيم ،مقدمه في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية ،2002 ، ص20.

ثالثاً: أنواع النماذج الاقتصادية:

1. من حيث معيار الأدوات المستخدمة تنقسم إلى:

أ/ النماذج الرياضية: وهي النماذج غير الاحتمالية وهي تبين العلاقة التامة بين المتغيرات.

ب/ النماذج القياسية: وهي النماذج الاحتمالية التي تفترض وجود علاقة تامة بين المتغيرات وتأخذ في الاعتبار المتغير العشوائي.

2. من حيث معيار الزمن أو الحركة تنقسم إلى:

أ/ نماذج ساكنه.

ب/ نماذج حركيه.

3. من حيث معيار الشكل الرياضي تنقسم إلى:

أ/ نماذج خطيه.

ب/ نماذج غير خطيه.

4. من حيث معيار الشمولية تنقسم إلى:

أ/ نموذج كلي.

ب/ نموذج جزئي.

رابعاً: معادلات النموذج الاقتصادي

يتكون النموذج الاقتصادي من مجموعه من العلاقات الاقتصادية أو المعادلات تسمى هذه المعادلات بالمعادلات الهيكلية، وذلك لأنها توضح الهيكل الأساسي للنموذج المراد بنائه، وتتكون المعادلات الهيكلية للنموذج الاقتصادي من المعادلات الآتية:

أ/ المعادلات التعريفية: وهي متطابقات توضح قيمة المتغير التابع، (الدخل يساوي الاستهلاك + الادخار) والدخل متغير تابع مثال لها: $Y = C + S$.

ب/ المعادلات السلوكية: هي المعادلات التي تعبير عن العلاقات الدالية للمتغيرات الاقتصادية في النموذج، مثال لذلك دالة الاستهلاك التالية: $C = a + bx + u$

ج/ المعادلات الفنية: تهتم هذه المعادلات بطبيعة العلاقات بين مستوى الإنتاج من سلعه ما وبين مدخلات الإنتاج وهي توضح الكيفية التي يتحقق بها الإنتاج مثال دالة إنتاج كوب دوجلاس: $Y = A L^a . K^b$ [1]

([1]) أحمد عبد الله إبراهيم ، مقدمه في الاقتصاد القياسي ، شركة مطابع السودان للعملة ، الخرطوم ، 2000 ، ص 15 .

المطلب الثالث: توصيف النموذج الاقتصادي للدراسة الحالية

هي أول خطوات البحث القياسي عند دراسة أي ظاهر اقتصادية، وهي التعبير عن النظرية الاقتصادية بأسلوب رياضي في صورة معادلة أو مجموعة من المعادلات ويتضمن بناء النموذج الجيد. الخطوات الآتية:

أولاً: تحديد متغيرات النموذج

نستعين في تحديد متغيرات النموذج بالنظرية الاقتصادية والمعلومات والبيانات المتوفرة عن الظاهرة محل الدراسة والدراسات المتاحة، فعلى سبيل المثال إذا أردنا أن نبحث عن الطلب علي سلعة السيارات فإن النظرية الاقتصادية توضح بأن الطلب يتحدد بسعر السلعة وأسعار السلع الأخرى (البديلة والمكملة) والدخل وبجانب ذلك يمكن معرفة متغيرات تفسيريه أخرى تؤثر في الطلب من خلال المعلومات المتاحة من الدراسات السابقة التي أجريت في مجال الطلب علي السيارات وأثبتت هذه الدراسات أن مستوى الدخل المحقق في فترات سابقه يؤثر علي الطلب في الفترة الحالية وكذلك الإنفاق الحكومي وتوزيع الدخل وغيرها من المتغيرات التفسيرية التي تؤثر علي الظاهرة محل الدراسة في النموذج نتيجة لصعوبة القياس وجمع البيانات وغيرها لذلك يتم الاقتصار فقط علي المتغيرات الأكثر أهميه، وجد أن متغيرات النموذج تنقسم إلى:

أ/ متغيرات داخليه: وهي المتغيرات التي تتحدد بعد معرفة قيم النموذج وقيم المتغيرات الأخرى، تتمثل المتغير الداخلي للدراسة الحالية في حجم التمويل (FIN) .

ب/ متغيرات خارجية (محدده مسبقاً): وهي متغيرات تتحدد قيمتها بعوامل خارج النموذج وتقسم إلى متغيرات خارجية، متغيرات ذات فترة إبطاء: مثل الدخل القومي في الفترة السابقة، وتتمثل المتغير الخارجي في متغير نسبة التعثر المصرفي (NPL)

ج/ متغيرات عشوائية: هي تلك المتغيرات التي لا تظهر في المعادلة بصوره صريحة وواضحة ولا يمكن قياسها أو التعبير عنها كمياً كأذواق المستهلكين والحروب وغيرها.

ثانياً: تحديد الشكل الرياضي للنموذج

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي تحتويها الظاهرة محل الدراسة، عليها فقد تكون (معادله أو عدد من المعادلات)، ودرجة خطية النموذج فقد يكون نموذج (خطي أو غير خطي)، ودرجة تجانس كل معادله فقد تكون (متجانسة أو غير متجانسة من درجه معينه)، فالنظرية الاقتصادية لا توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج لذلك فإن الباحثون يلجئون لبعض الأساليب التي تقيد في تحديد الشكل الرياضي للنموذج ومن أهمها:

1. أسلوب الانتشار:

وهو طريقة الرسم البياني يحدد فيها الباحث شكل الانتشار من خلال رسم المتغير التابع على أحد المحورين والمتغيرات المستقلة في المحور الآخر ومن خلال معاينة شكل الانتشار يمكن الحكم مبدئياً على نوع العلاقة هل هي خطيه أم غير خطيه وبناءً على ذلك يمكن للباحث اختيار الشكل الرياضي الملائم، لكن مقدرة هذا الأسلوب محدودة، لذلك لا يمكن تطبيقها على الانحدار المتعدد.

2. أسلوب التجريب:

فيه يقوم الباحث بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة ثم يختار الصيغة التي تعطي نتائج أكثر من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية، ومن خلال استخدام أسلوب التجريب.

نموذج الدراسة لتحليل أثر التعثر المصرفي على حجم التمويل المصرفي:

$$LOG(FIN) = \alpha - \beta_1 * LOG(AX) + \mu$$

حيث أن:

FIN: حجم التمويل المصرفي (**Finance Quantity**).

NPL: التعثر المصرفي (**Non Performing Loans**).

μ: الخطأ العشوائي.

ثالثاً: تحديد القيم والإشارات المسبقة للنموذج:

β_1: إشارة معامل نسبة التعثر المصرفي، مرتبط بتأثيره على حجم التمويل بارتفاع نسبة التعثر المالي عن الحدود الآمنة المتعارف عليها عالمياً (6%) في التأثير على قدرة البنك على منح الائتمان (حجم التمويل) وعليها ستكون إشارة معلمة التعثر المصرفي ذات إشارة سالبة، إما في الحالات التي تكون فيها نسب التعثر المصرفي في الحدود الآمنة، ففي هذه الحالة لا تؤثر على قدرة البنك على منح الائتمان. [1]

([1]) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي السادس والخمسون، (2016م)، ص (33).

المبحث الثاني
الاختبارات الأولية لبيانات الدراسة

المطلب الأول: مصادر جمع البيانات

مصادر أوليه (التاريخية):

هي البيانات التي تقوم بإعدادها ونشرها بعض الجهات والهيئات المحلية والمركزية حكومية أم غير حكومية مثل بيانات دوائر الإحصاءات العامة والبنوك المركزية وغيرها، وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على البيانات الأولية لبنك الشمال الإسلامي المتمثلة في حجم التمويل ونسبة التعثر المصرفي.

مصادر ثانوية:

هي البيانات التي يتم نشرها من الجهات المشار إليها في المصادر الأولية وذلك إذا تم اقتباسها عن طريق جهات أخرى كالهيئات أو الصحف أو ما شابه ذلك.

مصادر ميدانيه:

وهذه تحدث في حال عدم توافر البيانات الأولية والثانوية، فعلى الباحث القيام بمهمة جمع البيانات أو إعدادها عن طريق الدراسة الميدانية وذلك بتصميم صحيفة استبيان وفق الشروط العلمية حيث يقوم المحلل بإعداد مجموعه من الأسئلة حول أبعاد المتغيرات المختلفة لمجال الدراسة.

المطلب الثاني: اختبار البيانات

أولاً: اختبار استقرارية متغيرات الدراسة

1. مفهوم عدم السكون واستقرار السلسلة:

بيانات السلاسل الزمنية غالباً ما يوجد بها عامل الاتجاه العام الذي يعكس ظروف معينه تؤثر في جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في اتجاه معاكس، بمعنى آخر فإن وجود اتجاه عام لبيانات أحد متغيرات النموذج يعكس صفة عدم الاستقرار في كل البيانات الموجودة، وبالتالي فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية يكون غالباً زائف، كما أن الخواص الإحصائية لتحليل الانحدار تفقد عند استخدام سلاسل غير ساكنه، بالإضافة إلى صعوبة الاعتماد على قيمة المتوسط في التنبؤ، لأنه في حالة وجود الاتجاه العام المتزايد فإن الاعتماد على القيمة المتوسطة يعطي قيماً أقل من الواقع، وفي حالة وجود الاتجاه العام المتناقص فإن الاعتماد على القيمة المتوسطة يعطي قيماً أعلى من الواقع. [1]

([1]) نعمة الله بخيت إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 16

2. اختبارات جذور الوحدة لسكون واستقرار السلسلة:

أ/ ديكي فوللر المعدل (ADF): يعتبر هذا الاختبار من أكثر الاختبارات استخداما في التطبيقات العملية، ويستخدم في معظم البرامج الجاهزة ويعزى هذا الاختبار إلى كلٍ من ديكي فوللر (Dickey Fuller) وقد عرف علمياً باختبار (ADF)، ومضمون هذا الاختبار إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد فإن هذا يؤدي إلى وجود جذر الوحدة الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة . [1]

ب/ اختبار فيلبس بيرون (PP): تفادياً لعيوب اختبار ديكي فوللر جاء اختبار فيبلس بيرون والذي يميزه عن ديكي فوللر بأنه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسلة الزمنية، وأيضاً هو أفضل لرفض فرضيه خاطئة بوجود جذور الوحدة، علاوة على ذلك بأخذ الفروق الأولى للسلسلة الزمنية، ولا يحتوي على قيم متباطئة للفروق كما يسمح بوجود متوسط يساوي الصفر واتجاه خطي للزمن.

3. عيوب اختبارات جذر الوحدة:

أ/ معظم اختبارات جذور الوحدة تركز على فرضية أن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وخاصة إذا كانت للأخطاء ارتباط ذاتي، فيجب الأخذ باختبار وتعديل (DF) ليصبح اختبار ديكي فوللر المدمج أو المعدل (ADF).

ب/ تواجه اختبارات جذور الوحدة في حالة السلسلة المعدلة موسمياً، إذ نجد في هذه الحالة أن استخدام البيانات السنوية فقط وبشكل إجمالي فإن اختبار جذور الوحدة مرتبط بمشاكل ومصاعب عديدة حيث أن قبول فرضية العدم لجذور الوحدة لا يعني بالضرورة أن ذلك حقيقة، وهذا يشير إلى الحجة إلى تمييز السلسلة قبل استخدامه. [2]

4. طرق التخلص من عدم السكون في السلسلة:

للتخلص من عدم السكون في السلسلة الزمنية ينصح باستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية التالية:

([1]) Harris, Richard Harris & Sollis , Richard . Sollis , Robert Applied Time Series Modeling And Forecasting , John Wiley and Sons Ltd , England , 2003 , pp 50 .

([2]) عادل عبد الله وآخرون ، أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقويم السياسات ، بحوث ومناقشات ندوه عقدت في القاهرة سنة 1996 ، المعهد العربي للتخطيط ، دار طلاس للنشر ، دمشق ، ص 155 .

أ/ إضافة متغير الزمن إلى التحليل المتعدد العوامل، وذلك لإزالة الاتجاه العام، أو إضافة متغير وهمي موسمي لإزالة الأثر الموسمي.

ب/ تحويل البيانات إلى التحويل اللوغريثمي أو الأسي وتعتبر هذه الطريقة من أفضل الطرق المستخدمة في حالة الانحدار غير الخطي.

ج/ استخدام طريقة الفروق للسلسلة حيث يتم الحصول على الفروق من الرتبة الأولى أو الثانية وهكذا حتى يتم الحصول على سلسله ساكنه ويقال عليها أنها متكاملة من الدرجة (D). [1]

5. نتيجة اختبار الاستقرار

جدول رقم (1)

استقرار متغيرات الدراسة باستخدام اختبار Philips Peron (PP)

عند مستوى المعنوية (5%)

اسم المتغير	عند المستوي I(0)		عند الفرق الأول I(1)		نتيجة الاستقرار
	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة	الجدولية	
حجم التمويل (FIN)	-2.3632	-3.2598	-5.2066	-3.3210	I(1)
التعثر المصرفي (NPL)	-2.1640	-3.2598	-3.8240	-3.3210	I(1)

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملاحق من رقم (2) إلى رقم (5) باستخدام برنامج (Eviews.v9).

يبين لنا نتائج الجدول رقم (1) أن متغير حجم التمويل (FIN) والتعثر المصرفي (NPL) قد استقرت عند الفرق الأول باستخدام اختبار فيلبس بيرون، إذن فهي متكاملة من الدرجة الأولي، وكل ذلك عند مستوى المعنوية (5%).

---

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سبق ذكره ، ص 649 .

ثانياً: اختبار التكامل المشترك بين متغيري الدراسة

1. مفهوم التكامل المشترك:

استخدم التكامل المشترك كل من انجل وغرانجر سنة (1987م) لمعرفة خلو النموذج من العلاقات الزائفة، لأن معلمات النموذج الزائف لا تتصف بالثبات وأن الإحصاءات لا تتبع التوزيع الطبيعي،[1] ويعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقه تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، وأن بيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات إذا كانت متكاملة من رتبه واحده يقال أنها متساوية التكامل ومن ثم علاقة الانحدار المقدر بينهما لا تكون زائفة على الرغم من أن السلسلة الزمنية غير ساكنه، ولذلك وحتى يتحقق من ما إذا كان الانحدار المقدر من بيانات السلسلة الزمنية زائفاً أم لا؟ يتعين على الباحث اختبار التكامل المشترك المتساوي. [2]

2. اختبارات التكامل المشترك:

أ. اختبار انجل جرانجر **Engel-Granger test (1987)**

لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

✓ نقوم بتقدير إحدى الصيغ الآتية للتكامل المشترك من المتغيرين

$$Y_t = \beta_1 + \beta_2 T_f + \mu_t$$

$$Y_t = \beta_1 + \beta_2 T + \beta_3 x_t + \mu_t$$

✓ نحل على تقدير البواقي وفقاً للصيغ المستخدمة

$$e_t = Y_t - \hat{\beta}_1 - \hat{\beta}_2 x_t$$

$$e_t = Y_t - \hat{\beta}_1 - \hat{\beta}_2 T - \hat{\beta}_3 x_t$$

✓ نقوم باختبار سكون السلسلة e_t وذلك بتقدير إحدى الصيغتين الآتيتين

$$\Delta e_t = \lambda e_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta e_t = \lambda e_{t-1} + \sum_{j-1}^{m} \alpha_j \Delta e_{t-j} + \varepsilon_t$$

([1]) **Johnston, Jack and Di Nardo. John Econometric Methods, Fourth Edition, Mc craw, Hill Companies, Inc 1997, pp 266.**

([2]) **عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سبق ذكره ، ص 271 .**

في حالة رفض فرض العدم $H_0: \beta = 0$ $H_0: \beta \neq 0$ تكون السلسلة e_t ساكنة وتتصف بيانات السلسلتين e_t

X_t , Y_t $X_t \, , \, Y_t$ بخاصية التكامل المشترك بالتالي لا يكون الانحدار بين السلسلتين زائفاً. [1]

ب. اختبار جوهانسون جويللز **Johansson and Juilles (1990)**

يعتبر اختبار انجل جرانجر للتكامل المشترك كافيا لو كان عدد المتغيرات موضع الدراسة يقتصر على متغيرين فقط، أما إذا كانت الدراسة تنصب على عدد من المتغيرات فمن المفيد استخدام تحليل التكامل المشترك لجوهانسون لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح جوهانسون اختبار الأثر **(Trace)** لاختبار الفرضية القائلة أن هنالك على الأكثر عدد **q** من متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد **(r=q)** وتحسب نسبة الإمكانية لهذا الاختبار على النحو التالي: [2]

$$-2Q = -T \sum_{i=r+1}^{p} \ln(\lambda_p)$$

حيث λ_p $r + 1, r + 2, \ldots, p$ هي اصغر قيم المتجهات الذاتية.

ومن اجل تحديد ما إذا كانت المتغيرات في النموذج لها تكامل مشترك يتم اختبار جوهانسون للتكامل المشترك في نظام متجه الانحدار الذاتي حيث يعرض:

أ. نتائج اختبار **(Maximum Eigen Value)** القائم على فرض العدم وهو عدم وجود تكامل مشترك، مقابل الفرض البديل وجود تكامل مشترك.

ب. نتائج اختبار الأثر **(Trace)** لمعرفة عدد المتجهات فإذا كان عدد المتغيرات في النموذج اكبر من **2** $n > 2$ $n \geq 2$ سيكون هناك أكثر من متجه للتكامل المشترك. أحمد خضر

([1]) محمد جاسم محمد، استخدام نماذج GARCH للتنبؤ بمؤشر سوق الأوراق المالية السعودية، ورقة علمية في الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2010، ص (3).

([2]) عبد القادر طارق محمد الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص (35).

خطوات اختبار جوهانسون:

أ. اختبار درجة تكامل المتغيرات، حيث يتطلب اختبار جوهانسون أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من نفس الرتبة، بمعنى أن جميع المتغيرات مستقرة أما الفرق الأول فقط، أو الفرق الثاني فقط.

ب. تحديد عدد المتباطئات المناسبة للنموذج ويمكن أن نستعين في ذلك باختبار **Lag Length Criteria**.

ت. اختيار النموذج فيما يتعلق بالعناصر القطعية.

ث. تحديد عدد متجهات التكامل المشترك.

3. اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة:

جدول رقم (2)

اختبار جوهانسون جويللز Johansson and Juilles

فرضية العدم	القيمة المحسوبة	الجدولية عند (5%)	الاحتمالية	النتيجة
None *	29.47116	15.49471	0.0002	يوجد اتجاه وحيد للتكامل المشترك
At most 1 *	3.183069	3.841466	0.0744	

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملحق رقم (6) باستخدام برنامج (Eviews.v9).

تشير النتائج الإحصائية لاختبار الأثر (**Trace**) بالجدول رقم (2) إلى وجود اتجاه وحيد للتكامل المشترك بين التعثر المصرفي وحجم التمويل، وعلية فان الانحدار المقدر بينهما لها خاصية التكامل المشترك وساكن وغير مزيف.

المبحث الثالث
نتائج تقدير أثر التعثر المصرفي على حجم التمويل

المطلب الأول: تقدير أثر التعثر المصرفي على حجم التمويل للفترة (2007م – 2016م)

يقصد بتقدير النموذج إيجاد القيم الرقمية لمعاملات المتغيرات المستقلة التي توضح طبيعة وحجم العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام أحد طرق التقدير، وسوف نستخدم طريقة المربعات الصغرى التي تتميز بالخطية والكفاءة والكفاية وعدم التحيز.

جدول رقم (3)

يوضح نتائج تقدير باستخدام المربعات الصغرى العادية

المتغيرات Variables	المعالم المقدرة Coefficient	قيمة (t) t statistic	معنوية المعالم Prob.	معامل التحديد R-Squared
C	9.141115	3.951783	0.0042	0.077290
LOG(NPL)	0.372114	0.818607	0.4367	

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملحق رقم (11) باستخدام برنامج (Eviews.v9).

المعادلة المقدرة: $LOG(\widehat{FIN}) = 9.141115 + 0.372114 * LOG(AX)$

المطلب الثاني: تقييم نتائج النموذج المقدر

بعد إكمال عملية تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج من خلال بيانات واقعيه، تأتي مرحلة تقييم المعلمات المقدرة والمقصود بتقييم المعلمات المقدرة هو تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية والقياسية والإحصائية. [1]

أولاً: التقييم وفق المعيار الاقتصادي:

يعتبر من المعايير المستمدة من النظرية الاقتصادية وأولى المعايير التي يجب أن تستخدم لتقيم النتائج حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى افتراضات محددة عن إشارات المعلمات المراد تقديرها وهذه الافتراضات المحددة تستخدم للحكم على مدى سلامة التقديرات من الناحية الاقتصادية.

([1])عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سبق ذكره ، ص (42).

فيما يلي نستعرض التقييم الاقتصادي لنموذج الانحدار المقدر:

1- قيمة معلمة الثابت تساوي (9.14) ذات إشارة موجبة وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية.

2- قيمة معلمة نسبة التعثر المصرفي تساوي (0.37) ذات إشارة موجبة وهذه الإشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية بين التعثر المصرفي وحجم التمويل في السودان، وهذا لا يتماشى مع النظرية الاقتصادية، لكن يمكن تبرير هذه الإشارة الموجبة باستقرارية نسب التعثر المصرفي في الحدود الآمنة (6%) لذلك لم يتأثر حجم التمويل بنسب التعثر المصرفي خلال فترة الدراسة حيث نجد أن نسبها أقل من (6%) بالإضافة إلى عدم وجود دلالة إحصائية لهذه العلاقة الطردية، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (1)

نسب التعثر المصرفي خلال فترة الدراسة (2007م : 2016م)

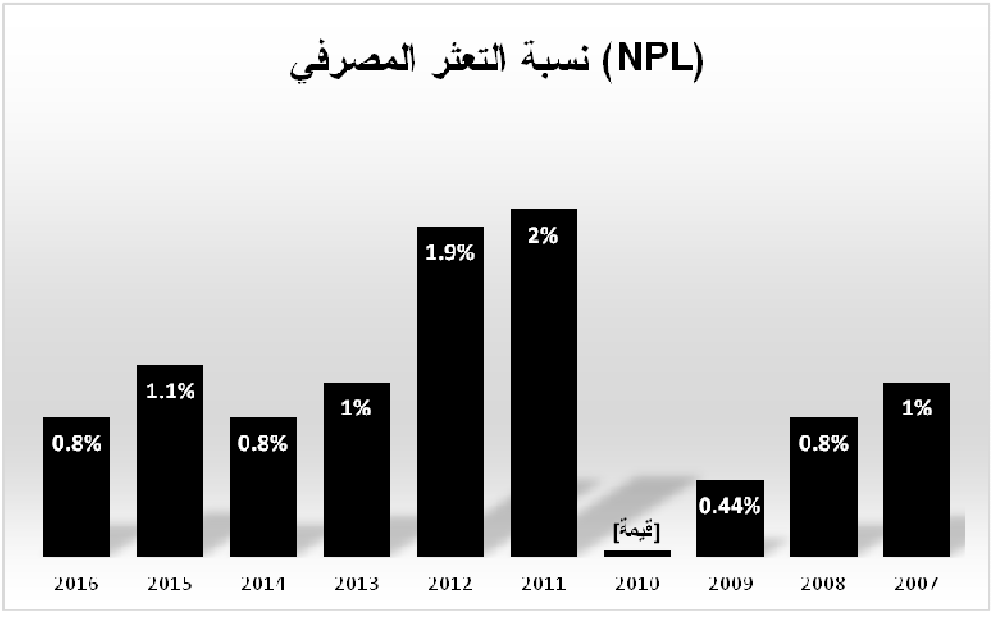

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel v2013.

المطلب الثالث : تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي:

ويتم ذلك باختبار معنوية المعالم المقدرة أي مدى تأثيرها على المتغير التابع واختبار جودة التوفيق، أي قياس المقدرة التفسيرية للنموذج ككل فكلما كانت المعالم المقدرة معنوية وجودة التوفيق عالية دل ذلك على جودة النموذج المقدر، وبتقييم النتائج المقدرة وفقاً للمعيار الإحصائي يتضح ما يلي:

1. جودة توفيق النموذج "R-Squared" :

يستخدم معامل التحديد لقياس القدرة التفسيرية للنموذج و يدل معامل التحديد المعدل **(0.08)** على أن المتغير التفسيري التعثر المصرفي مسئولة بنسبة **(8%)** من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (حجم التمويل) نتيجة التغير في نسبة التعثر المصرفي والباقي **(92%)** هي عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى الغير مضمنة في النموذج.

2. اختبار معنوية النموذج "T-Statistic":

قاعدة القرار:

فرض العدم : $H_0: \square = 0$

الفرض البديل: $H_1: \square \neq 0$

نقبل فرض العدم إذا كانت القيمة الاحتمالية لاختبار T اكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (1% – 5%)، وقبول فرض العدم يعني أن المعلمة غير معنوية (ليست هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع).

نرفض فرض العدم إذا كانت القيمة الاحتمالية لاختبار T اقل من مستوى الدلالة الإحصائية (1% – 5%)، ورفض فرض العدم وقبول الفرض البديل يعنى أن المعلمة معنوية (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع).

جدول رقم (4)

نتائج التقييم الإحصائي للمعنوية الجزئية في النموذج بإيجاز

المتغيرات	الفمية الاحتمالية لـــ (t)	المعنوية عند (5%)	المعنوية عند (1%)
(C) الثابت	0.0042	معنوي	معنوي
التعثر المصرفي (NPL)	0.4367	غير معنوي	غير معنوي

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v9).

المطلب الرابع : تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار القياسي:

يهدف الباحث من خلال المعيار القياسي إلى معرفة مدى مطابقة فروض الأساليب القياسية المستخدمة والتي تختلف باختلاف الطرق القياسية ولذلك يترتب على الباحث قبل اعتماد نتائج التقديرات أن يتأكد من عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج موضع الدراسة، من خلال خلو النموذج من مشاكل القياس وهي:

1. مشكلة اختلاف التباين.
2. مشكلة الارتباط الذاتي .
3. مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي.

1.اختبار مشكلة اختلاف التباين Heteroskedasticity Test

جدول رقم (5)

اختبار مشكلة اختلاف التباين باستخدام Breusch-Pagan-Godfrey

نوع الاختبار	قيمة الاختبار		القيمة الاحتمالية	
B-P-G	F-statistic	0.233118	Prob. F(1,8)	0.6422
	Obs*R-squared	0.283146	Prob. Chi-Square(1)	0.6761

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملحق رقم (12) باستخدام برنامج (Eviews.v9).

القيمة الاحتمالية لـــ (F = 0.6422) و (Chi-Square = 0.6761) في اختبار B-P-G نجد أنها في المعيارين أكبر من 5% وهذه دلالة على أن بواقي النموذج لا يُعاني من مشكلة اختلاف التباين وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

2. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي Auto-Correlation test

بما أن عدد مشاهدات الدراسة اقل من (15) مشاهدة فلا يمكننا إذن اختبار مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار دربن واتسون لان هذا ينافي شروطها وبالتالي سيتم اختبار مشكلة الارتباط الذاتي من خلال استخدام اختبار LM.

جدول رقم (6)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام Breusch-Godfrey-LM

النتيجة	قيمة الاختبار		القيمة الاحتمالية	
لا تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي	F-statistic	0.113700	Prob. F(1,7)	0.7459
	Obs*R-squared	0.159833	Prob. Chi-Square(1)	0.6893

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملحق رقم (13) باستخدام برنامج (Eviews.v9).

القيمة الاحتمالية لـ (F = 0.7459) و (Chi-Square = 0.6893) في اختبار LM نجد أنها في المعيارين أكبر من 5% وهذه تعتبر دلالة على أن بواقي النموذج لا يُعاني من مشكلة ارتباط ذاتي وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Normality Test:

جدول رقم (7)

اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج باستخدام اختبار JB

قيمة اختبار Jarque-Bera	القيمة الاحتمالية لـ Jarque-Bera
0.022974	0.988579

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملحق رقم (14) باستخدام برنامج (Eviews.v9).

القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera تساوي (0.99) وهي أكبر من (5%)، وبالتالي هذه تعتبر دلالة على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

الخلاصة:

من خلال النتائج القياسية السابقة توصلت الدراسة إلى أن نسب التعثر المصرفي خلال فترة الدراسة لم تؤثر على حجم التمويل نسبة لان نسب التعثر كانت في الحدود الآمنة اقل من (6%).

المبحث الخامس
مناقشة الفرضيات ونتائج الدراسة

المطلب الأول: مناقشة الفرضيات:

بعد دراسة وتحليل التعثر المصرفي وتقيمها لما لها من أثر على قدرة البنك على خلق الائتمان، وتحديد إشارات المعالم وتقييمها من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية سيتم مناقشة الفرضيات على النحو التالي:

هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التعثر المصرفي وحجم التمويل

لم تتم إثبات هذه الفرضية، حيث دلت نتائج التحليل على وجود علاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية بين التعثر المصرفي وحجم التمويل، حيث بلغت قيمة معلمة التعثر المصرفي **(0.37)** ذات إشارة موجبة، وهذا لا يتماشى مع النظرية الاقتصادية، لكن يمكن تبرير هذه الإشارة الموجبة باستقرارية نسب التعثر المصرفي في الحدود الآمنة **(6%)** لذلك لم يتأثر حجم التمويل بنسب التعثر المصرفي خلال فترة الدراسة حيث نجد أن نسبها أقل من **(6%)** بالإضافة إلى عدم وجود دلالة إحصائية لهذه العلاقة الطردية حيث بلغت القيمة الاحتمالية **(0.4367)** وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية حتى عند مستوى المعنوية **(10%)**.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة

1. دلت نتائج اختبار الاستقرارية باستخدام اختبار دكي فوللر المدمج على أن متغيري الدراسة (التعثر المصرفي، حجم التمويل) متكاملة من الدرجة الأولى، وعلية يمكن أن نطبق عليها أياً من الاختبارات (أنجل جرانجر – جوهانسون جويللز – اختبار الحدود) لتوافر شروطها في متغيرات الدراسة.

2. دلت نتائج اختبار الأثر **(Trace)** على وجود اتجاه وحيد للتكامل المشترك بين متغيري الدراسة (التعثر المصرفي، حجم التمويل)، وبالتالي وجود علاقة طويل الأجل بينها، وعليه أصبح نموذج الدراسة المقدرة لها خاصية التكامل المشترك وساكن وغير مزيف.

3. توصلت الدراسة إلى أن نسب التعثر المصرفي خلال فترة الدراسة لم تؤثر على حجم التمويل نسبة لان نسب التعثر المصرفي كانت في الحدود الآمنة اقل من **(6%)**.

المطلب الثالث: النتائج والتوصيات

أولا :النتائج :

من خلال الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية توصل الباحثون إلى النتائج الآتية :

1/ عدم التوظيف الأمثل يؤدي إلى تعثر المشروعات .

2/ توجد علاقة طرديه ذات دلالة إحصائية ما بين التعثر المصرفي وأداء مؤسسات التمويل الأصغر في بنك الشمال الإسلامي.

3/ ضعف الرقابة والإشراف والمتابعة للتمويل الممنوح للأفراد.

4/ عدم التعمق من قبل المؤسسة في دراسة التمويل المطلوب وفقاً للأسس التمويلية المتعارف عليها يمكن إن يؤثر سلباً على أداء المؤسسة .

5/ ضعف مستوى دراسة الجدوى المقدمة من قبل العميل وعدم وجود آلية لتقيم دراسة الجدوى المقدمة.

6/ تزداد الخسارة المحققة في المشروعات المتعثرة بما يؤدي إلى نقص موارد المشروع الذاتية .

7/ وجود التعثر المصرفي سببه وجود الضمانات الضعيفة.

8/ ازدياد نسب التمويل المتعثر يؤثر على الأداء المالي لمؤسسة التمويل ويظهر ذلك من خلال حجم السيولة .

9/ احتكار وتوجيه التمويل في بنك الشمال للإقليم الشمالي.

ثانياً : التوصيات :

أ/ التوصيات الخاصة :

1/ على بنك الشمال الإسلامي السوداني أن لا يحتكر التمويل للإقليم الشمالي فقط،بل توجيه التمويل لكل الأقاليم.

2/ على بنك الشمال الإسلامي السوداني التنوع في قبول الضمانات المقدمة بدلاً من جعل ضمانات الشيكات الأكثر استخداماً في البنك .

3/ على بنك الشمال الإسلامي السوداني أن يبحث عن وسائل لتشجيع النشاطات الصغيرة للإنتاج بصورة اكبر مما يساعد في رفع مستوي المعيشي ويزيد من الناتج القومي وبالتالي يؤدي إلى تحسين الاقتصاد القومي ، وذلك يقلل من نسبة التعثر داخل البنك .

ب/ التوصيات العامة:

1/ على المؤسسات المالية الالتزام بعمل التقارير الدورية عن التمويلات المتعثرة حتى تتمكن من إدراك المشكلة مبكراً والعمل على حلها .

2/ على مؤسسات التمويل التأكد من سمعة العميل التجارية قبل منح التمويل .

3/ ضرورة التزام مؤسسات التمويل بأخذ الضمانات الكافية التي تضمن موقفها المالي لتفادي التعثر

4/ توعية الفئات المستهدفة للتمويل الأصغر وتعليمهم بكيفية إدارة التمويل ومتابعة مؤسسات التمويل لتلك الفئات من فترة لآخري ، فمن الضروري لمؤسسات التمويل الأصغر التأهيل والتعرف على خبرات وقدرات عملائهم ودراسة احتياجاتهم .

5/ التخطيط الجيد لإستراتيجية التمويل يقلل من حجم التمويل المتعثر.

المطلب الرابع: المراجع والمصادر:

أولاً : الكتب باللغة العربية :

1/فاردو يستون ويوجين برجام ،التمويل الإداري، الجزء الثاني ،ترجمة عبد الرحمن بليلة ،وعبد الرحمن السيد سعد النعمان ،(المملكة العربية السعودية،الرياض ،دار النشر _المريخ للنشر 1993م .

2/ دكتور صالح جبريل حامد، التمويل الأصغر في السودان، المفهوم ، النماذج ، التطبيقات ، الجزء الأول، مطابع السودان للعملة ، الخرطوم 2010م.

3/ التمويل الأصغر والاقتصاد السوداني: المفاهيم ، التجارب ، التحديات ، والمستقبل ، أستاذ قاسم الفكي على جاد الله وآخرون ، الخرطوم ، مركز التنور ،2014م.

4/شوقي حسين عبد الله ،كتاب التمويل والإدارة المالية .

ثانياً :الرسائل والأوراق الجامعية:

أولاً:رسائل الدكتوراه:

1/ دراسة إدريس محمد عمر حاج الأمين ، دراسة دكتوراه ، دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة في السودان ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، (2001-2007).

2/ نور الدين قسم الله زيدان سليمان ، تقويم دور البنوك ومؤسسات التمويل في تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية

الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، إشراف بابكر إسماعيل إبراهيم الصديق محمد ، 2012م.

ثانياً:رسائل الماجستير:

1/ انس سآتي محمد ، دور التمويل الأصغر في تنمية المشروعات الصغيرة ، رسالة ماجستير غير منشور ن كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، إشراف سعد الدين عبد الحي ، فبراير 2010م. 2/حامدين احمد هجليج حسب النبي، دور التمويل الأصغر في تنمية المجتمع ، دراسة ماجستير غير منشور ، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، جامعة النيلين، إشراف : محمد إسماعيل على ،2008م

3/ محمد المنذر يحي محمد احمد ، التعثر في سداد التمويل المصرفي وأثره على أداء المصارف ، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

ثالثاً: دراسة بكالوريوس:

1/ أم كلثوم الشيخ السماني ، نهلة حسين ، أميمة إبراهيم احمد، مخاطر التمويل المصرفي وكيفية تجاوزها، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2008م.

2/ دعاء محمد الحسن ، وآخرون ، اثر الديون المتعثرة على أداء البنوك المتخصصة في السودان ، بحث بكالوريوس ن جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2011م.

3/ زاهر الصادق إدريس ، محمد احمد شرف الدين، ادم محمد زين، عبده عمر ادم الأمين ، أهمية تمويل المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المتوازنة، دراسة تكميلية لنيل درجة البكالوريوس ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2010م.

4/ سارة عمر طيفور ، الديون المتعثرة وإثرها على استخدامات الموارد في البنوك ، دراسة لنيل البكالوريوس ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، إشراف: إبراهيم فضل المولي البشير ،2006م.

5/ سناء عوض السيد إبراهيم ، التمويل المتعثر في المصارف السودانية ، دراسة تكميلية لنيل درجة البكالوريوس ، جامعة الخرطوم 2007م.

6/دراسة عبد المنعم الطيب ،تقويم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان ،خلال الفترة (2000-2010م)

7/ محمد الحاج عبد الله محمد ، إيمان عماد الدين الطاهر، صباح محمد الحاج ، عفاف عوض حامد ، تبيان عبد الله عبد المؤمن ، اثر سياسات بنك السودان المركزي على حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة بواسطة البنوك التجارية ، دراسة حالة بنك الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، إشراف : عمر الطيب عمر محمد ، يوليو 2013م

رابعاً:التقارير

1/التقرير السنوي لبنك الشمال للأعوام (2007-2016).

2/بنك السودان المركزي قطاع المؤسسات المالية والنظم

خامساً:الشبكة العنكبوتية:

1/بنك الشمال الإسلامي السوداني،الموقع الالكتروني**www.ship.sd**

المقابلات :

مقابلة مع موظف التمويل الأصغر، هناء محمد محجوب الخليفة،التاريخ 2018/10/5، الساعة 10:15.

ملاحق بيانات الدراسة

ملحق رقم (1)

بيانات الدراسة

نسبة التعثر NPL	حجم التمويل FIN	المشاهدات OBS
1%	1560	2007
0.8%	2098	2008
0.44%	100	2009
0.03%	710.08	2010
2%	299.98	2011
1.9%	8617.3	2012
1%	30519	2013
0.8%	1109.5	2014
1.1%	1389.5	2015
0.8%	1696	2016

المصدر: بنك الشمال الإسلامي السوداني.

ملحق رقم (2)

اختبار استقرار حجم التمويل عند المستوى

Null Hypothesis: FIN has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.363222	0.1751
Test critical values:	1% level	-4.420595	
	5% level	-3.259808	
	10% level	-2.771129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 9

Residual variance (no correction)	85582397
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	56409739

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(FIN)
Method: Least Squares
Date: 10/23/18 Time: 06:28
Sample (adjusted): 2008 2016
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FIN(-1)	-0.913581	0.376316	-2.427699	0.0456
C	4725.450	3998.828	1.181709	0.2759

R-squared	0.457100	Mean dependent var	15.10822
Adjusted R-squared	0.379543	S.D. dependent var	13317.07
S.E. of regression	10489.73	Akaike info criterion	21.54731
Sum squared resid	7.70E+08	Schwarz criterion	21.59114
Log likelihood	-94.96290	Hannan-Quinn criter.	21.45273
F-statistic	5.893724	Durbin-Watson stat	1.962166
Prob(F-statistic)	0.045574		

ملحق رقم (3)

اختبار استقرار حجم التمويل عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(FIN) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.206553	0.0048
Test critical values:	1% level	-4.582648	
	5% level	-3.320969	
	10% level	-2.801384	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 8

Residual variance (no correction)	1.57E+08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	34316839

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(FIN,2)
Method: Least Squares
Date: 10/23/18 Time: 06:31
Sample (adjusted): 2009 2016
Included observations: 8 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FIN(-1))	-1.335571	0.384544	-3.473134	0.0133
C	-57.40335	5120.827	-0.011210	0.9914

R-squared	0.667823	Mean dependent var	-28.94600
Adjusted R-squared	0.612460	S.D. dependent var	23266.25
S.E. of regression	14483.87	Akaike info criterion	22.21178
Sum squared resid	1.26E+09	Schwarz criterion	22.23164
Log likelihood	-86.84711	Hannan-Quinn criter.	22.07783
F-statistic	12.06266	Durbin-Watson stat	2.214347
Prob(F-statistic)	0.013253		

ملحق رقم (4)

اختبار استقرار نسبة التعثر عند المستوى

Null Hypothesis: NPL has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.163962	0.2284
Test critical values:	1% level	-4.420595	
	5% level	-3.259808	
	10% level	-2.771129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 9

Residual variance (no correction)	3.44E-05
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	9.15E-06

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(NPL)
Method: Least Squares
Date: 10/23/18 Time: 06:32
Sample (adjusted): 2008 2016
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NPL(-1)	-0.826817	0.374598	-2.207210	0.0631
C	0.008110	0.004378	1.852399	0.1064

R-squared	0.410366	Mean dependent var	-0.000222
Adjusted R-squared	0.326133	S.D. dependent var	0.008104
S.E. of regression	0.006653	Akaike info criterion	-6.994478
Sum squared resid	0.000310	Schwarz criterion	-6.950650
Log likelihood	33.47515	Hannan-Quinn criter.	-7.089058
F-statistic	4.871775	Durbin-Watson stat	1.808888
Prob(F-statistic)	0.063056		

ملحق رقم (5)

اختبار استقرار نسبة التعثر عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(NPL) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.824017	0.0259
Test critical values:	1% level	-4.582648	
	5% level	-3.320969	
	10% level	-2.801384	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 8

Residual variance (no correction)	6.42E-05
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.15E-05

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(NPL,2)
Method: Least Squares
Date: 10/23/18 Time: 06:33
Sample (adjusted): 2009 2016
Included observations: 8 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NPL(-1))	-1.128712	0.406889	-2.774006	0.0323
C	1.61E-05	0.003271	0.004919	0.9962

R-squared	0.561887	Mean dependent var	-0.000125
Adjusted R-squared	0.488869	S.D. dependent var	0.012937
S.E. of regression	0.009249	Akaike info criterion	-6.316216
Sum squared resid	0.000513	Schwarz criterion	-6.296355
Log likelihood	27.26486	Hannan-Quinn criter.	-6.450166
F-statistic	7.695108	Durbin-Watson stat	2.119263
Prob(F-statistic)	0.032251		

ملحق رقم (6)

التكامل المشترك بين حجم التمويل ونسبة التعثر

Date: 10/23/18 Time: 06:28
Sample (adjusted): 2009 2016
Included observations: 8 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: FIN NPL
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.962597	29.47116	15.49471	0.0002
At most 1	0.328260	3.183069	3.841466	0.0744

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.962597	26.28809	14.26460	0.0004
At most 1	0.328260	3.183069	3.841466	0.0744

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

FIN	NPL
-0.000149	245.4596
0.000110	101.9771

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(FIN)	9977.199	-2660.144
D(NPL)	-0.004596	-0.003544

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -45.06814

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

FIN	NPL
1.000000	-1647275.
	(150819.)

ملحق رقم (7)

المعادلة الخطية

Dependent Variable: FIN
Method: Least Squares
Date: 10/23/18 Time: 06:38
Sample (adjusted): 2007 2016
Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2616.839	6252.542	0.418524	0.6866
NPL	222196.3	549771.0	0.404162	0.6967

R-squared	0.020010	Mean dependent var	4809.916
Adjusted R-squared	-0.102489	S.D. dependent var	9355.806
S.E. of regression	9823.547	Akaike info criterion	21.39981
Sum squared resid	7.72E+08	Schwarz criterion	21.46033
Log likelihood	-104.9990	Hannan-Quinn criter.	21.33342
F-statistic	0.163347	Durbin-Watson stat	1.958366
Prob(F-statistic)	0.696683		

ملحق رقم (8)

المعادلة النصف لوغاريثمية في جانب المتغير الداخلي

Dependent Variable: LOG(FIN)
Method: Least Squares
Date: 10/23/18 Time: 06:40
Sample (adjusted): 2007 2016
Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.625635	1.040330	6.368781	0.0002
NPL	67.79246	91.47372	0.741114	0.4798

R-squared	0.064245	Mean dependent var	7.294747
Adjusted R-squared	-0.052724	S.D. dependent var	1.593036
S.E. of regression	1.634492	Akaike info criterion	3.997398
Sum squared resid	21.37252	Schwarz criterion	4.057915
Log likelihood	-17.98699	Hannan-Quinn criter.	3.931011
F-statistic	0.549250	Durbin-Watson stat	2.029603
Prob(F-statistic)	0.479811		

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(NPL)	1518.621	2726.869	0.556910	0.5928

R-squared	0.037322	Mean dependent var	4809.916
Adjusted R-squared	-0.083013	S.D. dependent var	9355.806
S.E. of regression	9736.392	Akaike info criterion	21.38199
Sum squared resid	7.58E+08	Schwarz criterion	21.44250
Log likelihood	-104.9099	Hannan-Quinn criter.	21.31560
F-statistic	0.310149	Durbin-Watson stat	1.990527
Prob(F-statistic)	0.592823		

ملحق رقم (10)

المعادلة اللوغاريثمية الكاملة

Dependent Variable: LOG(FIN)
Method: Least Squares
Date: 10/23/18 Time: 06:42
Sample (adjusted): 2007 2016
Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.141115	2.313162	3.951783	0.0042
LOG(NPL)	0.372114	0.454570	0.818607	0.4367

R-squared	0.077290	Mean dependent var	7.294747
Adjusted R-squared	-0.038048	S.D. dependent var	1.593036
S.E. of regression	1.623059	Akaike info criterion	3.983359
Sum squared resid	21.07458	Schwarz criterion	4.043876
Log likelihood	-17.91680	Hannan-Quinn criter.	3.916972
F-statistic	0.670117	Durbin-Watson stat	2.228151
Prob(F-statistic)	0.436714		

ملحق رقم (11)

نتائج تقدير المعالم

Dependent Variable: LOG(FIN)
Method: Least Squares
Date: 10/23/18 Time: 06:47
Sample (adjusted): 2007 2016
Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.141115	2.313162	3.951783	0.0042
LOG(NPL)	0.372114	0.454570	0.818607	0.4367

R-squared	0.077290	Mean dependent var	7.294747
Adjusted R-squared	-0.038048	S.D. dependent var	1.593036
S.E. of regression	1.623059	Akaike info criterion	3.983359
Sum squared resid	21.07458	Schwarz criterion	4.043876
Log likelihood	-17.91680	Hannan-Quinn criter.	3.916972
F-statistic	0.670117	Durbin-Watson stat	2.228151
Prob(F-statistic)	0.436714		

ملحق رقم (12)

اختبار مشكلة اختلاف التباين باستخدام اختبار BPG

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.233118	Prob. F(1,8)	0.6422
Obs*R-squared	0.283146	Prob. Chi-Square(1)	0.5946
Scaled explained SS	0.174583	Prob. Chi-Square(1)	0.6761

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 10/23/18 Time: 06:49
Sample: 2007 2016
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.270639	4.594817	0.929447	0.3798
LOG(NPL)	0.435964	0.902948	0.482823	0.6422

R-squared	0.028315	Mean dependent var	2.107458
Adjusted R-squared	-0.093146	S.D. dependent var	3.083596
S.E. of regression	3.224011	Akaike info criterion	5.355986
Sum squared resid	83.15399	Schwarz criterion	5.416503
Log likelihood	-24.77993	Hannan-Quinn criter.	5.289599
F-statistic	0.233118	Durbin-Watson stat	2.248702
Prob(F-statistic)	0.642157		

ملحق رقم (13)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.113700	Prob. F(1,7)	0.7459
Obs*R-squared	0.159833	Prob. Chi-Square(1)	0.6893

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 10/23/18 Time: 06:50
Sample: 2007 2016
Included observations: 10
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.377508	2.696436	0.140003	0.8926
LOG(NPL)	0.076340	0.532573	0.143342	0.8901
RESID(-1)	-0.139704	0.414313	-0.337195	0.7459

R-squared	0.015983	Mean dependent var	-1.83E-16
Adjusted R-squared	-0.265164	S.D. dependent var	1.530235
S.E. of regression	1.721201	Akaike info criterion	4.167247
Sum squared resid	20.73774	Schwarz criterion	4.258023
Log likelihood	-17.83623	Hannan-Quinn criter.	4.067666
F-statistic	0.056850	Durbin-Watson stat	2.088651
Prob(F-statistic)	0.945167		

ملحق رقم (14)

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

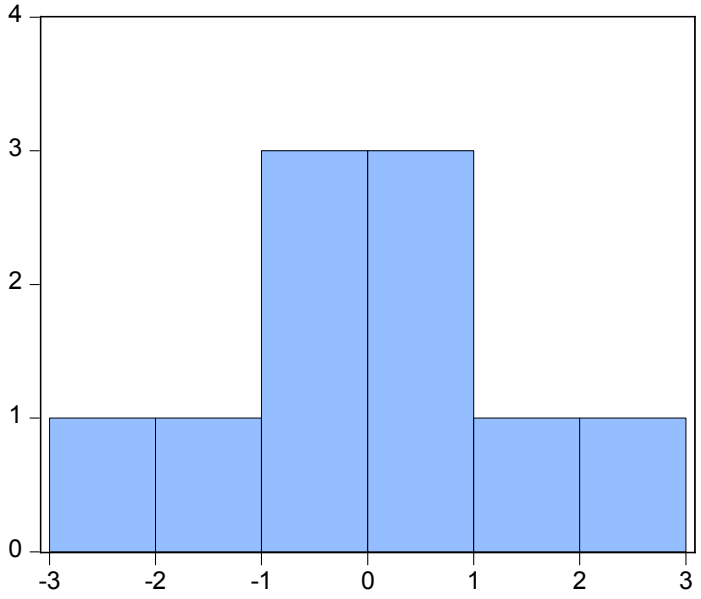

Series: Residuals	
Sample 2007 2016	
Observations 10	
Mean	-1.83e-16
Median	0.008277
Maximum	2.898631
Minimum	-2.516799
Std. Dev.	1.530235
Skewness	0.111559
Kurtosis	2.926814
Jarque-Bera	0.022974
Probability	0.988579